مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

دور الرقمنة المالية في تعزيز الأداء الضريبي في البرازيل للمدة (2013-2023)

الباحث محمد عبد الكريم نفاوه
جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد
mohammeda.aljbara@student.uokufa.edu.iq

أ.د. حيدر نعمة بخيت
جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد
heider.nima@uokufa.edu.iq

المستخلص

شهدت العقود الأخيرة توسعًا ملحوظًا في تطبيقات الرقمنة المالية، التي باتت تمثل ركيزة أساسية في إصلاح الأنظمة الضريبية وتعزيز كفاءتها. إذ أسهمت هذه الرقمنة في رفع الإيرادات الضريبية من خلال تبسيط الإجراءات، وتقليص الاقتصاد الموازي، والحد من التهرب والاحتيال الضريبي، فضلًا عن تحسين كفاءة الأداء المؤسسي للهيئات الضريبية. وتبرز أهمية الرقمنة المالية في كونها أداة استراتيجية تعزز الثقة بين الدولة والمواطن، وتخلق بيئة استثمارية أكثر جذبًا من خلال خفض التكاليف الإدارية، وتوفير حلول رقمية مبتكرة تسهل الامتثال الضريبي، بما ينعكس إيجابًا على الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، يهدف البحث إلى تحليل دور الرقمنة المالية في تعزيز الإيرادات الضريبية، عبر دراسة تجربة البرازيل كدولة متقدمة في هذا المجال، ولما حققته من إنجازات نوعية في تطوير أنظمتها الضريبية. ويرتكز البحث على فرضية مفادها أن الرقمنة المالية تمثل عاملًا حاسمًا في توسيع القاعدة الضريبية، وتبسيط الإجراءات، وخفض التكاليف الزمنية والمالية، إضافةً إلى تقليص فرص التهرب الضريبي.

وقد توصل البحث إلى أن دولة البرازيل على الرغم من التحديات التي لا تزال تواجه دولة البرازيل في هذا المجال، الا انها استطاعت من خلال استراتيجيات التحول الرقمي، تحقيق زيادات ملموسة في الإيرادات الضريبية وتعزيز كفاءة التحصيل بما ينسجم مع فرضية الدراسة.

الكلمات المفتاحية: *الرقمنة المالية، الإيرادات الضريبية، الواقع المالي لدولة البرازيل.*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

The Role of Financial Digitalization in Enhancing Tax Collection in Brazil (2013–2023)

Mohammed Abdul Kareem Nafawah
University of Kufa,
Faculty of Economic and Administration
mohammeda.aljbara@student.uokufa.edu.iq

Prof. Dr. Heider Nima Bekheet
University of Kufa,
Faculty of Economic and Administration
heider.nima@uokufa.edu.iq

Abstract

In recent decades, financial digitalization has played a pivotal role in enhancing tax revenues and creating an investment-friendly environment by simplifying tax procedures. It has also contributed to strengthening citizen value, reducing the size of the informal economy, and curbing tax evasion, owing to the effective digital solutions it provides. These, in turn, have improved the efficiency of tax administrations. Financial digitalization has directly contributed to enhancing several tax indicators, such as increasing tax revenues, reducing cases of tax evasion and fraud, facilitating tax procedures, and achieving fiscal sustainability. Indirectly, it has supported development by creating a favorable investment climate, thereby making financial digitalization an indispensable pillar in modern development policies.

Within this context, the study aims to analyze the role of financial digitalization in enhancing tax revenues by examining the experience of Brazil as a pioneering country in this field, given the qualitative achievements it has accomplished in developing its tax system. The study rests on the hypothesis that financial digitalization constitutes a decisive factor in broadening the tax base, simplifying procedures, reducing both time and financial costs, and limiting opportunities for tax evasion.

The study concluded that, despite the challenges that Brazil still faces in this field, the country has been able, through its digital transformation strategies, to achieve tangible increases in tax revenues and to enhance the efficiency of collection in a manner consistent with the study's hypothesis.

Keywords: *Financial Digitalization, Tax Revenues, Brazil's Fiscal Reality.*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المقدمة

شهد العالم في العصر الحديث تحولات رقمية متسارعة غيرت من طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمالية والإدارية، واحدثت تحولاً عميقاً في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكانت التحولات الأكبر تتجسد في القطاع المالي والضريبي. فقد اصبحت الرقمنة المالية أداة مركزية تعتمد عليها الحكومات في تعزيز إيراداتها الضريبية، ورفع مستوى كفاءة وشفافية التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال تقليص الممارسات الاقتصادية غير الرسمية والتهرب الضريبي. وتأتي هذه الجهود ضمن مساعي الحكومات الى إيجاد مصادر مالية مستدامة، وضمان اقتصاد متوازن له القدرة على مواجهة التحديات العالمية المتسارعة، فضلا عن تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية. بينما تهدف الحكومات من خلال توظيف التقنيات الرقمية الى تقديم خدمات لمواطنيها والاستفادة من امكانياتها في تعزيز قدرات الحكومات، هو ان الأنظمة الرقمية أصبحت ضرورة استراتيجية لتغيير أساليب الإدارة الضريبية وتطويرها، اذ تسهم أدوات الرقمنة المالية المتمثلة بأنظمة الدفع الإلكتروني والفواتير الرقمية، وتحليل بيانات المعاملات المالية والضريبية بالاعتماد على البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، في خلق قيمة للمواطنين، من خلال تسهل الإجراءات وتقلل التكاليف المادية والزمنية على المكلفين وادارات الضرائب، وهو ما يعزز ثقتهم بالمؤسسات المالية ويزيد من الامتثال الطوعي. ويمتد تأثير الرقمنة إلى إحداث عملية تغييرات ثقافية اجتماعية وهيكلية تؤثر على كيفية إعادة توزيع الموارد وفرص العمل، وتفتح أبواباً واسعة لإعادة صياغة مفهوم التنمية المستدامة التي تشمل الابعاد الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنويع الخدمات وإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل فعال يسهم في التقليل من مستويات الفقر، نظرا لما تحمل الإيرادات الضريبية من أهمية وتأثير مباشر وغير مباشر كونها أحدا أدوات السياسة المالية، وكمصدر رئيسي يعتمد عليه بشكل كبير لدى الكثير من الدول في تمويل الميزانية، ولاسيما البرازيل، فعلى الرغم من التحديات التي تواجهها البرازيل الا انها قد حققت زيادة ملحوظة في حصيلة الضرائب بفضل تطبيق تبني التقنيات الرقمية في القطاعي الاقتصادي والمالي بشكل شامل.

أولا: أهمية البحث

تسهم الرقمنة المالية في رفع مستو كفاءة الهيئات الضريبية، وهو ما يؤدي من ناحية إلي زيادة تحصيل الضرائب والتقليل من التهرب وتوسيع القاعدة الضريبية، وتقليص الاقتصاد غير الرسمي،

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

ومن ناحية أخرى، التقليل من الوقت والجهد والتكاليف بالنسبة لادارة الضرائب والمكلفين، بالإضافة إلى تعزيز المسائلة والشفافية، وبالتالي تزداد ثقة المكلفين بالانظمة الضريبية. ويسلط البحث الضوء على واقع الرقمنة المالية في البرازيل وما حققته من زيادة حقيقة في الإيرادات الضريبية.

ثانياً: مشكلة البحث

تتجلى تساؤلات هذا البحث فيما هي أبرز الإجراءات المطبقة في البرازيل؟ وإلى أي مدى تسهم الرقمنة في توسيع القاعدة الضريبية؟ وماهية التحديات التي تواجه البرازيل في تطبيق الرقمنة المالية؟

ثالثاً: فرضية البحث

يرتكز البحث على فرضية مفادها أن الرقمنة المالية تمثل عاملًا حاسمًا في توسيع القاعدة الضريبية، وتبسيط الإجراءات، وخفض التكاليف الزمنية والمالية، إضافةً إلى تقليص فرص التهرب الضريبي.

رابعاً: هدف البحث

أن الهدف الرئيسي من البحث هو إبراز دور الرقمنة المالية في تعزيز الإيرادات الضريبية في البرازيل، وبيان التحول الرقمي الشامل في البرازيل والإجراءات الرقمية التي تم تطبيقها في مصلحة الضرائب الفدرالية، مع تشخيص التحديات التي تواجه الرقمنة المالية، وتحليل مؤشرات تقييم التجربة البرازيلية.

خامساً: منهجية وأسلوب البحث

أعتمد البحث على المنهج الاستنباطي كونه ينطلق من مفاهيم ونظريات عامة، وأسلوب التحليل الوصفي لتصوير واقع الرقمنة المالية في البرازيل ومدى مساهمتها بشكل فاعل في حصيلة الإيرادات الضريبية لمصلحة الضرائب الفدرالية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة المالية، وأدواتها، وأهميتها في تعزيز الكفاءة والشفافية

أولا: مفهوم الرقمنة وأدواتها

تمثل الرقمنة المالية نقلة نوعية حديثة في الانظمة المالية اذ تهدف الى الانتقال من العمليات المالية التقليدية الى أنظمة رقمية من خلال الاستفادة من الحوسبة وتقنيات البرمجة الحديثة كونها تعمل على تسهيل وزيادة كفاءة العمليات المالية. وتساهم الرقمنة المالية في ادارة المعاملات المالية،

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

وتقليل المخاطر، وزيادة تحسين التخطيط المالي، وتقديم تقارير مالية دقيقة إلى أنظمة متطورة وأكثر كفاءة تعزز الاستقرار المالي. كما ان الرقمنة المالية تعد عنصراً حيوياً في أتما التحول الرقمي في المؤسسات و الشركات، ومن خلال البيانات الدقيقة والتحليلات التي تعطيها تساعد على اتخاذ قرارات استراتيجية وتحسين كفاءة العمليات ويعد ذلك في قطاع الخدمات المالية تطورا مهما، مثل الدفع الالكتروني والتامين المالي والتمويل الجماعي اذ تساعد هذه الخدمات على تسهيل ادارة العملاء مواردهم المالية وتعزيز تجارب العملاء وهي تشكل عاملا رئيسيا في تشجيع الابتكار وتطوير الاعمال المالية، مما يساهم في بناء اقتصاد فيه تنافسية اكثر وتكنولوجيا حديثة[1](1).

يعد مصطلح الرقمنة المالية شامل لكل ما يقدمه القطاع المالي من خدمات ومنتجات الكترونية كالبطاقة الالكترونية المصرفية ونظم الصرف وخدمات البنوك المنزلية، وخدمات التسوق المنزلي الالكتروني وجهاز الصراف الآلي فضلا عن الهاتف المحمول وتطبيقاته، وتحديداً في المناطق التي لا يتواجد فيها بنى تحتية مصرفية او مالية وخدمات مسبوقة الدفع، تضم الرقمنة المالية جميع ما يتعلق باستخدام الاجهزة الرقمية والتكنولوجيا الحديثة للكسب ومن ثم القيام بإعادة توجيه الايرادات المالية على مستوى الاقتصاد القومي والشخصي والاسر والمؤسسات. وقد تناولت العديد من الادبيات المالية مصطلح الرقمنة المالية، وفقا لأهدافها وسعتها مع الاخذ بنظر الاعتبار العديد من المتغيرات. فقد ركزت بعضها على توصيل المعلومات عن طريق الهواتف المحمولة او الانظمة المكتبية، وذلك من خلال وسائط موثوقة مثل الروابط الالكترونية والانترنت، باعتبارها انظمة للدفع الرقمي. ويمكن لهذه الأنظمة ان تساهم في توسيع نطاق وظائف النظم المالية، مما يجعل إتمام المعاملات أكثر سهول ويسر وبتكاليف منخفضه ولا تقيده حدود الجغرافية السياسية المعروفة(2).

ومما تقدم: تعرف الرقمنة المالية بانها عمليات تغيير تعد تطورا مدعوما بالرقمنة في تقديم الخدمات داخل القطاع المالي، تعزز هذه الخدمات الاتصال وتقوم بمعالجة المعلومات بسرعة لكل قنوات العملاء وعمليات المكتب الداخلية 3(2).

او "هي عملية استخدام الأجهزة الرقمية والتكنولوجيا الرقمية للحصول على الموارد المالية واستخدامها وتوزيعها على الوكلاء الاقتصاديين مثل الأفراد والأسر والشركات والحكومة" 4(3).وتعرف ايضا بأنها خدمات مالية تقدم عبر الوسائل الرقمية مثل الاجهزة المحمولة أو الاجهزة المكتبية الشخصية أو الإنترنت أو البطاقات الرقمية التي ترتبط بأنظمة دفع رقمية ذات ثقة عالية 5(4). كما تعرف "حسب بعض المعاهد البحثية المتخصصة في مجال الرقمنة بأنها تعبر عن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

الاختراعات والابتكارات الرقمية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الاموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والارباح ومعرفة الارباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية" [6](5). او هي استخدام للتكنولوجيا لزيادة كفاءة العمليات المالية وتسهيلها. ويشمل ذلك الخدمات المالية عبر شبكة الانترنت ونظام الدفع عبر الهاتف النقال والمحافظ الافتراضية، والتي تسمح للمتعاملين بإجراء. المعاملات رقميا دون الحاجة الى استخدام النقود المادية او الورقية [7](1).

ومما تقدم: فأن الرقمنة المالية هي عمليات تحول متطورة تقنيا وثقافيا وتنظيميا تقوم بها المؤسسات المالية وغير المالية والافراد مثل صناديق التقاعد والبنك المركزي وادارة الضرائب والجمارك والبنوك المختلفة للانتقال من المعاملات التقليدية الى المعاملات الرقمية عبر مواقع ومنصات رقمية مخصصة لذلك بالاعتماد على الانترنت كوسيلة رئيسية للاتصال والتعامل مع متطلبات المستخدمين المختلفة والتأقلم مع متطلبات البيئة والاستفادة من الامكانات الرقمية المتاحة، مما يعزز هدف وعمل الشمول المالي والتمويل الرقمي والقيام بابتكار الخدمات الحديثة لتحسين تجارب المستخدمين ورقمنة العمليات وتحسين الاداء المالي والاداري وتقليل من المعاملات التقليدية والتي بدورها تؤدي الى انخفاض التكاليف والتقليل من المخاطر وزيادة ايرادات المتعاملين مع الانظمة المالية.

ثانيا: أدوات الرقمنة المالية

1- التكنولوجيا المالية (FinTech)

تعرف التكنولوجيا المالية بانها "الابتكار المدعوم تكنولوجياً في الخدمات المالية والذي قد يؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات تأثير مادي مرتبط على الأسواق والمؤسسات المالية وتوفير الخدمات المالية" [8](2). ويمكن للتكنولوجيا المالية ان تساهم في تحسين النظام المالي من خلال عدة ميزات، مثل تتبع المعاملات في الوقت الفعلي، إعداد التقارير الآلية، وتحليل البيانات لتعزيز الامتثال الضريبي. ومن خلال تقليل الأخطاء اليدوية وتعزيز الشفافية في النظام المالي، تساهم التكنولوجيا المالية أيضا في الحد من التهرب الضريبي. بالإضافة الى أن استخدام التقنيات المتقدمة، مثل تقنية البلوك تشين، يعزز من إمكانية متابعة المعاملات المالية، مما يجعل على الأفراد أو الشركات صعوبة الانخراط في ممارسات التهرب الضريبي. بالإضافة الى ذلك، فان التكنولوجيا المالية تساهم في إنشاء بيئة متطورة تكنولوجياً تقلل من احتمالية التلاعب، اذ

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

يمكن دمج تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي في الأنظمة الضريبية لتحليل الأنماط واكتشاف الشذوذ غير الاعتيادي، مما يساعد في تحديد حالات التهرب الضريبي المشبوه او المحتملة وتحويلها لجهات المختصة للتحقق منها[9](3).

وتقدم التكنولوجيا مجموعة من التقنيات الرقمية التي يمكن الاستفادة منها في العمليات المالية والإدارية، أبرزها:

أ- الذكاء الاصطناعي (artificial intelligence)

يقدم الذكاء الاصطناعي العديد من الفوائد اذ يساهم بشكل كبير في تحسين الامتثال الضريبي، من خلال تبسيط عمليات إدارة الضرائب والكشف عن حالات التهرب والاحتيال الضريبي، وتخصيص الموارد بكفاءة لأغراض التنفيذ. وقد اشارت دراسة (Schneider & T orgler) في عام 2009 الى أن ارتفاع الروح المعنوية الضريبية وجودة المؤسسات يؤديان إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد ظل أصغر)، مما يعني أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقدم دورا جوهريا في تحسين الروح المعنوية الضريبية وجودة المؤسسات، وبالتالي تقليل الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل) بالإضافة إلى ذلك، اشارت الدراسة الى اهمية تنفيذ نظام إدارة الامتثال الضريبي الشامل المتماسك، وهو ما يمكن تسهيله من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي , اذ يساهم ذلك في تعزيز الوفاء بالالتزامات الضريبية [10](1).

ب- البلوك تشين (Blockchain)

توفر تقنية البلوك تشين فرصاً كبيرة لتعزيز الشفافية والكفاءة والأمان في المعاملات الضريبية. ومن خلال اعتماد دفتر حسابات لامركزي وغير قابل للتغيير يسهم في تقليل مخاطر الاحتيال، وتسريع عمليات التدقيق والتحقق، وبالتالي تعزز ثقة الجمهور في النظام الضريبي وتجعله أكثر موثوقية وفعالية. ان تطبيق تقنية البلوكشين في الانظمة الضريبية تسهم في تعزيز الكفاءة والشفافية في تحصيل الضرائب وإدارتها. ومن خلال الاعتماد على تقنية البلوكشين، يمكن للحكومات والهيئات الضريبية انشاء نظام شفاف وغير قابل للتغيير لحفظ المعاملات والبيانات الضريبية، حيث يقوم هذا النظام بتخزين جميع المعاملات والبيانات المرتبطة بالضرائب بشكل آمن قابل للتتبع. وبالتالي يعزز من ثقة الجمهور في النظام الضريبي ويساعد في تقليل حالات التهرب والاحتيال الضريبي[11](2).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

ت- التعرف البيومتري (Biometric Identification)

تُسهم تقنية التعرف على البيانات الحيوية بشكل كبير في تحسين عملية تحصيل الضرائب من خلال تعزيز الأمان والكفاءة. تتيح تقنية التعرف البيومتري التحقق من هويات دافعي الضرائب الذين يقدمون اقراراتهم الضريبية عبر الانترنت باستخدام هذه التقنية للتعرف على بصمات الأصابع أو التعرف على الوجه، مما يقلل من مخاطر تعرضهم لسرقة الهوية والاحتيال. ويمكن استخدام القياسات الحيوية (التعرف البيومتري) لتأكيد هوية دافعي الضرائب عند تقديم إقراراتهم الضريبية من خلال الإنترنت، مما يضمن دقة البيانات المقدمة ويحد من التلاعب. علاوة على ذلك، تُستخدم تقنية التعرف البيومتري لتقييد الوصول إلى معلومات دافعي الضرائب الحساسة، بحيث لا يتمكن من الاطلاع عليها سوى الموظفون المصرح لهم، مما يؤدي ذلك الى المساهمة في إدارة أنظمة الضرائب بكفاءة ويقلل من احتمالات الوصول غير المصرح بها. كما يمكن استخدام هذه التقنية لتحديد الملفات المكررة او الكشف عن المطالبات الزائفة، مما يُعزز قدرة انظمة الضريبة للكشف عن الاحتيال الضريبي ووقفه بفعالية. ويتيح التعرف البيومتري فحص الإقرارات الضريبية بناء على سلوكيات وعادات دافعي الضرائب للكشف عن المؤشرات التي تدل على التهرب أو الاحتيال، اذ يؤدي هذا الاستخدام الى تعزيز دقة وشفافية النظام الضريبي ويؤدي ايضا الى زيادة معدلات الامتثال الضريبي. وأخيرًا، يسهم التعرف البيومتري في حماية بيانات دافعي الضرائب من الوصول غير القانوني، من خلال تفويض بيومتري للتحقق من الهوية. سواء كانت البيانات محفوظة في السحابة او على اجهزة الكمبيوتر، والطريقة الوحيدة للوصول اليها هي من خلال تقنيات أمان بيومترية فقط، مما يعزز الثقة بالنظام الضريبي ويحسن من فعالية تحصيل الضرائب [12](1).

ث- تطبيقات الهواتف الذكية(Mobile Apps)

تسهم تطبيقات الهاتف المحمول، التي يكون عملها كنقطة اتصال مباشرة مع دافعي الضرائب، في تحسين الاتصالات الفعالة وتحسين التفاعل مما يسهل مشاركة دافعي الضرائب ويساهم في زيادة كفاءة الإدارات الضريبية. كما تعتمد نقاط اتصال أخرى، مثل التفاعلات الشخصية والمكالمات الهاتفية والمواقع الالكترونية متعددة الأغراض والخدمات الإلكترونية وأنظمة إدارة الأعمال، لدعم عمل الإدارات الضريبية وادارتها. تسهم هذه الوسائل لدافعي الضرائب في حل النزاعات بشكل فوري عند ظهورها، مثل سوء الفهم والمواقف غير الاعتيادية التي تستدعي التواصل الاضافي مع

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

الإدارة او تصحيح الإجراءات الخاطئة. لذا تعد تطبيقات الهاتف المحمول والانظمة الالكترونية عبر الانترنت من الادوات الضرورية لتعزيز كفاءة وفعالية عمليات تحصيل الضرائب، لاسيما عندما تكون مدعومة ببنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات تضمن التشغيل والإدارة لهذه الأدوات الرقمية بكفاءة وفعالية[13](2).

2- أنظمة الفواتير الإلكترونية (Electronic billing systems)

تعرف منظومة الفواتير الالكترونية "بأنها عبارة عن نظام يتم إنشاؤه من طرف الادارة الضريبية ويحتوي على قواعد وبيانات تسمح للمصدر اصدار الفواتير من خلالها، والتي تقوم بدورها بالتحقق من البيانات الموجودة داخل الفاتورة، من اجل المصادقة عليها وإعطاء رقم تعريفي فريد لها، وفي الاخير تقوم بإرسال رسالة عبر البريد الالكتروني لكل من البائع والمشتري يحتوي على الفاتورة المصادق عليها" [14](1). ويعرف (IDB) البنك الإنمائي للبلدان الأمريكية وكذلك المركز الأمريكي للإدارات الضريبية للدول الأمريكية الفاتورة الالكترونية بانها "الفاتورة التي توجد في شكل إلكتروني، والتي لها في جميع المواقف ولجميع الجهات الفاعلة نفس أغراض الفاتورة الورقية، بالنسبة للمصدرين والمستفيدين والأطراف الثالثة المهتمة. وبعبارة أخرى، فهي وثيقة تسجل المعاملات التجارية للكيان في شكل إلكتروني، وتفي بمبادئ الأصالة والنزاهة والوضوح في جميع المواقف المعمول بها ولجميع الجهات الفاعلة في العملية، في المجالات التجارية والمدنية والمالية واللوجستية، وبالتأكيد، المجالات الضريبية ". يمثل نظام الفاتورة الالكترونية إطار امتثال يفرض على دافعي الضرائب إصدار فواتير إلكترونية منظمة تلبي ما تتطلبه ضريبة القيمة المضافة. تشير كلمة "منظمة" الى أن الفاتورة الإلكترونية يجب ان تتبع معيارا قابلا للقراءة آليا مما يتيح معالجتها تلقائيا. ومن ثم يجب إرسال هذه الفواتير ككل، أو كمجموعة بيانات محددة منها، إلى السلطة الضريبية في مراحل، مثل قبل إصدارها، أو أثناء حدوثها، أو بعد ذلك بفترة قصيرة. يمكن لدافعي الضرائب اصدار الفواتير الإلكترونية مباشرة إلى عملائه مع مشاركتها البيانات مع السلطة الضريبية. او قد يكون مطلوب منهم المرور عبر السلطة الضريبية من اجل الحصول على تصريح مسبق أولاً، أو من خلال استخدام منصة لتكنولوجيا المعلومات المركزية، وبدورها (السلطة الضريبية) تقوم بأرسال الفاتورة الالكترونية الى العميل، مما يضمن الالتزام باللوائح ويعزز الامتثال[15](2).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

3- انظمة الدفع الإلكتروني (Electronic payment systems)

ان ايجاد طريقة أكثر سرعة وامان واقل تكلفة وملاءمة أكثر لإجراء وقبول المدفوعات يعد عنصرا اساسيا لتحقيق الشمول المالي. مقارنة بالطرق التقليدية مثل النقد والشيكات، يمكن للمدفوعات الإلكترونية ان توفر خيارا متفوقا لكل من الشركات والافراد تعرف المدفوعات في بيئة التجارة الالكترونية التي تأخذ شكل النقود بالمدفوعات الرقمية حيث تتم عن طريق التبادل الإلكتروني. اذ تعد المدفوعات الرقمية هي العنصر الاهم والاكثر تكاملا في التجارة الالكترونية. ويعود جزء كبير من نجاح التجارة الإلكترونية اليوم إلى القدرة على اجراء الأعمال التجارية من خلال النظام، مما يتيح للمستهلكين والشركات شراء وبيع السلع والخدمات بسهولة. وفي هذا الصدد تتحول المعاملات التجارية التي تجرى باستخدام التجارة الالكترونية إلى تحويلات مالية رقمية بعد ان يتم تنشيط نظام المدفوعات الرقمية. ويتألف نظام الدفع الرقمي من عدة أطراف رئيسية، تشمل المتقبل (المستلم)، ومزودي خدمات الدفع، ومجمعي المدفوعات، والشبكات والجهات المصدرة لأدوات الدفع الرقمية، وبرامج الولاء التي تعزز تجربة العملاء[16](1).

وبذلك فان استخدام انظمة المدفوعات الإلكترونية يفيد الحكومات التي بإمكانها زيادة تحصيل الإيرادات الضريبية بفضل الشفافية التي توفرها المعاملات الالكترونية والمسار الإلكتروني الواضح الذي يسهل عملية فرض الضرائب. وهذا المنهج من شانه ان يفيد بشكل خاصه في الدول او المناطق التي تعاني من ضعف في البنية التحتية لجمع الضرائب[17](2).

4- البيانات الضخمة وتحليلها (Big Data and Analysis)

ان تقنية البيانات الضخمة توفر فرصة للهيئات الضريبية لاستثمار البيانات المتاحة بهدف تحسين القيمة التجارية وتعزيز كفاءة استخدامها، وتحسين الخدمات المقدمة وتعزيز جودتها لدافعي الضرائب. بالإضافة الى ان هذا التقنية تعطي القدرة على تطوير ادوات مبتكرة تساعد في ادارة المخاطر الضريبية بما يشمل التهرب الضريبي والتصدي له ومكافحة الاحتيال. تمثل البيانات الضخمة مجموعات ضخمة ومعقدة من البيانات وغالبا ما تكون غير منظمة، مما يصعب التعامل معها باستخدام التقنيات والادوات التقليدية. كما ان البيانات الضخمة ليست قواعد بيانات، وانما تجمع البيانات من مصادر كبيرة ومتنوعة ومن هذه المصادر هو الإنترنت، ووسائل التواصل

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

الاجتماعي، والرسائل النصية، وأجهزة الاستشعار، وتسجيلات الفيديو والصور، وملفات الصوت، اضافة الى مصادر أخرى غالبا ما تكون غير منظمة[18](3).

وتشير البيانات الضريبية الضخمة إلى احد أنواع مجموعات البيانات الضخمة المرتبطة بدافعي الضرائب، والتي تتشكل من عمليات تحصيل الضرائب وإدارتها، بالإضافة الى مصادر أخرى ذات صلة بالنظام الضريبي، وعلى وجه التحديد تتضمن هذه البيانات معلومات إقرارات دافعي الضرائب، وبيانات التحصيل والإدارة الأخرى التي لا تأتي مباشرتا من بيانات الإقرار، بالإضافة الى معلومات دافعي الضرائب الأساسية، فضلا عن بيانات اخر ذات صلة، كما تشمل معلومات انتاج وتشغيل دافعي الضرائب، مثل سجلات الفواتير، وبيانات المسوح الضريبي، والبيانات الإحصائية الضريبية. يوفر استخدام البيانات الضريبية الضخمة وتحليلها والبحث فهما أكثر عمقا لأنشطة لإنتاج والعمليات التشغيلية للمؤسسات، اضافة الى ان البيانات تقدم صورة واضحة عن وضعها المالي. كما يمكن للبيانات الضريبية الضخمة ان توظف كامل إمكاناتها في تغطية شاملة لأنواع الضرائب المختلفة، وامكانيتها على التكيف مع التغيرات الديناميكية القوية، اذ ان هذه المزايا تجعلها اداة قيمة لدعم وتنفيذ إدارة المخاطر الضريبية. اصبحت البيانات الضريبية الضخمة ذات أهمية كبيرة في تعزيز المزيد من تحسين الكفاءة الوظيفية للإدارات الضريبية وذلك نتيجة التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات وتقنيات البيانات الضخمة[19](1).

الشكل (1) دور التقنيات الحديثة في تحسين تحصيل الضرائب

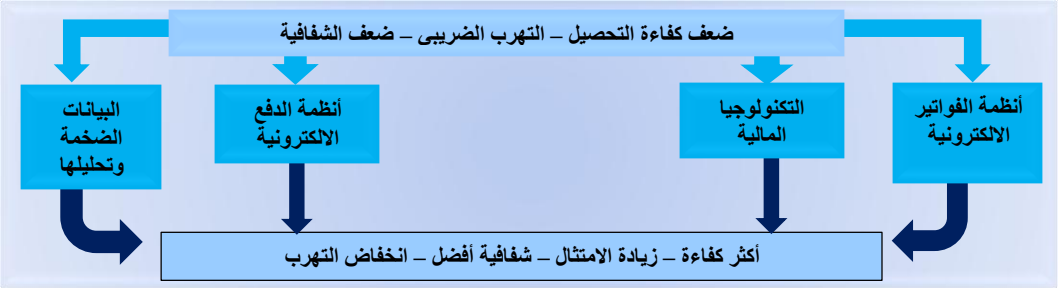

المصدر: تم اعداد الشكل استنادا على الادبيات السابقة.

ثالثا: أهميتها في تعزيز الكفاءة والشفافية

أ- اصبحت المعاملات المالية في عصر الرقمنة ذات طابع عالمي وعابرة للحدود بسهولة متزايدة. ومع ذلك فان البيئة الرقمية يمكن ان تجعل التحديات المرتبطة بالسلطات القضائية الجغرافية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

والوظيفية المختلفة أكثر تعقيدا. وعلى الرغم من أن الخدمات المالية يمكن ان تتجاوز الحدود، الا ان القواعد التنظيمية المالية تظل مستندة الى الإقليمية، وبالتالي، مما يترتب على ذلك حل المشاكل التنظيمية عبر الحدود من خلال ترتيبات رقابية ملائمة بين الدول المصدرة والمضيفة.

ب- يشكل بناء الثقة بين الهيئات التنظيمية النظيرة حجر الاساس لأي تعاون تنظيمي فعال عبر الحدود. لذا يجب أن تكون الهيئات التنظيمية قادرة على تقديم خدمات تنظيمية ذات كفاءة وفعالية من أجل المساعدة على تطوير تنسيق وتعاون اشرافي أكثر فعالية فيما بينها، مما يترتب على الهيئات التنظيمية لتحقيق ذلك العمل بشكل أكبر على توحيد البيانات وتحسين كفاءة جمع البيانات من خلا تطبيق تقنيات الرقمنة المالية المتقدمة مما يساهم في تعزيز الشفافية وتقليل الاخطاء.

ث- أن استخدام التقنيات المتطورة في الاشراف والتنظيم يزيد من فرص الهيئات التنظيمية ويعزز قدرة النظام المالي العالمي على التنسيق ومواجهة المشاكل الناشئة فيه[20(2)].

المحور الثاني: الإيرادات الضريبية ودورها في التمويل والتنمية الاقتصادية

أولا: الإيرادات الضريبية (Tax revenues)

يعد هذا النوع من الإيرادات أحد أهم وأبرز مصادر ايرادات الدولة العامة في العصر الحديث. وتعود أهمية مصدر هذه الايرادات ليس فقط في كبر حجمه المطلق والنسبي مقارنة بغيره من مصادر الإيرادات الأخرى، وانما لما للضرائب من تأثير عميق في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالضرائب تمثل أداة مهمة من ادوات السياسات المالية العامة التي تعتمد عليها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية. لذا فان مفهوم الضريبة اخذ مكانه مهمة في دراسة علم المالية العامة، وقد تعاظمت أهمية الضرائب مع تطور الوظائف والاهداف للقطاع العام الاقتصادية والاجتماعية والتي اقتضت فرض الضرائب بأنواعها المختلفة كوسيلة فعالة لتحقيق هذه الأهداف[21(1)].

ان مفهوم الايرادات الضريبية يشير الى المبالغ التي تجبيها الدولة من كافة الاشخاص الطبيعيين ومؤسسات الدولة والوزارات المحلية التابعة لها ضمن حدودها الجغرافية وتتضمن الايرادات الضريبية الضرائب السيادية والتي يقصد بها الايرادات التي تحصل عليها الدولة بناء على سيادتها على الافراد وعلى الشركات العامة والخاصة وعلى الهيئات الاقتصادية وغيرها وتتمثل هذه

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

الضرائب في كل من الضرائب المفروضة على الدخل والمبيعات والضرائب الاخرى[22](2). وتتكون الإيرادات الضريبية من عدة أنواع أبرزها:

أ- الإيرادات الضريبية على الاستهلاك

تحصل الحكومات على هذه الإيرادات من خلال فرض الضرائب على الاستهلاك عند حدوث الاستهلاك او قيام الفرد بعملية الانفاق لدخله، تتميز هذه الضريبة بتعددها وتنوعها، فهي تطبق بمناسبة انفاق الفرد لدخله للحصول على ما يحتاجه من السلع والخدمات[23](3).

ب- الإيرادات الضريبية على التداول[24](4)

يتم تحصيل إيرادات هذه الضرائب، عند حصول الشخص على دخله فانه يقوم باستهلاك جزء منه لشراء ما يحتاجه من السلع والخدمات، وفي هذه الحالة تفرض عليه الضريبة على الاستهلاك كما تم ذكرها سابقا، واما تبقى من دخله فأما يقوم الفرد بادخاره او باستثماره من خلال شراء اصول جديدة سواء كانت منقولة او عقارية، او بالتصرف بالبيع بأموال لديه لشخص اخر، وهنا يفرض المشرع الضريبي في كلتا الحالتين الضريبة على انتقال الاموال بين الافراد او تداولها، ويطلق على هذه الضرائب بالضرائب على التداول.

ت- الإيرادات الضريبية الجمركية

تفرض الضرائب الجمركية على كل انشطة التجارة الخارجية، أي على كل عمليات الاستيراد والتصدير، اي ان الواقعة المنشئة للضريبة هي عند انتقال السلع عبر الحدود الدولية، تفرض الضرائب عادة على السلع المستوردة وذلك بهدف حماية المنتجات الوطنية، وغالبا ما يتم اعفاء السلع المصدرة من تطبيق الضرائب عليها والهدف منها هو تحفيز التجارة الخارجية للدولة وتعزيز الصادرات[25](1).

ثانيا: الضرائب ودورها في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي

تلعب الضرائب دورا حاسما في تمويل الموازنة العامة لأي بلد، فهي تعد مصدرا مستقرا ومستداما للإيرادات العامة للدولة، وإعادة توزيع الدخل، والاستقرار الاقتصادي، وتعزيز المساءلة وتقليص العجز، فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية. اذ تلعب الضرائب دورا كبيرا من خلال الاتي:

1- **توليد الإيرادات (Revenue Generation)**

تعد الضرائب من المصادر الاساسية للإيرادات الحكومية، مما يمكنها من تمويل النفقات العامة وتقديم الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية الأساسية والدفاع. وهذه الإيرادات تقلل

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

من الاعتماد على الاقتراض الخارجي والداخلي. كما ان الضرائب تمثل اهم وأكبر الروافد للإيرادات التي تلجا اليها الدولة لتغطية النفقات والعجز الحاصل في الموازنة العامة. وبذلك فان الضرائب تعتبر من اهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة اذ انها تمارس وظائف متعددة منها كوسيلة لتلبية الحاجات العامة ووظائف اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وامنية، وعسكرية[26](2).

2- **إعادة توزيع الثروة والدخل (Redistribution of income and wealth)**

تساعد الضرائب التصاعدية في الحد من التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع، من خلال إعادة توزيع الثروة من الأفراد ذوي الدخل المرتفع إلى الفئات ذات الدخل المنخفض، ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية. من ناحية أخرى قد يأتي من الضرائب توزيع غير متكافئ للدخول والثروات في ماذا أصابت الضرائب الفئات ذات الدخول المنخفضة بشكل أكثر من الفئات ذات الدخول المرتفعة هذا في حالة الضرائب غير المباشرة، وبعكس ذلك في حالة الضرائب المباشرة وخاصه في الضرائب التصاعدية، حيث تصيب الضرائب الفئات الغنية مما ينتج عنها تخفيض التفاوت في التوزيع، كذلك تشكل أوجه استخدام إيرادات هذه الضرائب دورا مهما، فعندما تنفق الدولة ايرادات هذه الضرائب المتحصلة من الدخول المرتفعة بشكل نفقات تحويلية تنتفع منها الفئات الفقيرة اقتصاديا أكثر من تلك الفئات التي تحملت أعباء الاقتطاع الضريبي فان هذا يؤدي الى التخفيض من حجم التفاوت، وكما هو معروف ان النفقات التحويلية لا تؤدي الى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر ،غير انها تساهم في إعادة توزيع الدخل القومي من جديد[27](1).

3- **الاستقرار الاقتصادي (Economic stability)**

يمكن من خلال الضرائب التأثير على النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، الذي يزيد من الحصيلة الضريبية مستقبلا. فان الضريبة أصبحت تلعب دورا اقتصاديا بارزا، لما تلعبه من دور فعال في معالجة الأزمات الاقتصادية، بحيث أصبحت أحد الأدوات التي تعتمد الدولة عليها في معالجة الاختلالات الاقتصادية سواء كانت تضخم او كساد، فلم تعد الضريبة وسيلة فقط لتحصيل الإيرادات، بل أصبح لها تأثير شامل في جميع المجالات الاقتصادية[28](2).

4- **تعزيز المساءلة (Promoting Accountability)**

يشجع نظام الإيرادات القائم على الضرائب الحكومات على البقاء مسؤولة أمام دافعي الضرائب، مما يؤدي الى تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان الإنفاق العام بكفاءة. اذ ان الإيرادات الضريبية تعد أحد اهم مصادر التمويل الحكومي، وتشكل الركيزة الأساسية لإيرادات الدولة العامة والقسم

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

الثاني من السياسة المالية. ففي العصر الحديث، أصبحت الضرائب مصدر مهم في تمويل الانفاق الحكومي اذ تغطي نسبة كبيرة من الانفاق العام في الدول المتقدمة، مما تزيد المساءلة [29](3). ولذلك فان تعزيز وعي دافعي الضرائب بأهمية حصيلة الضرائب التي تمول الانفاق العام، بالإضافة الى تحسين إدارة الموارد المالية وتنمية وتطوير الخدمات العامة، من شانه ان يؤدي الى زيادة ثقة دافعي الضرائب بالنظام الضريبي وتعزيزها. فكلما ازدادت شفافية الحكومة في كيفية استخدام إيرادات الضريبة، زاد الامتثال الطوعي من قبل الشركات والأشخاص في دفع الضرائب[30](4).

5- تعزيز التنمية الاقتصادية

يمكن للحوافز الضريبية تحفيز الاستثمارات في القطاعات الانتاجية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، الامر الذي يؤدي الى زيادة العائدات الضريبية في الأمد البعيد. وتعرف الحوافز الضريبية بانها تسهيلات في مجال الضرائب تقوم الحكومة بتقديمها لبعض المكلفين بدفع الضرائب بشكل تقليل في معدلات الضرائب بهدف خفض مقدار الاعباء الضريبية الواجب سدادها. تسعى الحكومات من خلال تقديم الحوافز الضريبية إلى خلق بيئة محفزة للنمو الاقتصادي عبر زيادة الاستثمار الخاص. وتتضمن هذا الحوافز تخفيضات أو إعفاءات ضريبية تهدف الى تشجيع الشركات على استثمار رأس المال وزيادة الإنتاج وخلق فرص العمل. الى جانب ذلك، فان الحوافز الضريبية الموجهة للبحث والتطوير لا يقتصر دورها على توفير مزايا مالية فقط. وانما تلعب دورا استراتيجيا كأداة سياسية تدفع التغيير الثقافي داخل الشركات، وتخلق روحاً ابتكارية أعلى وتعزز التعاون بين القطاع الصناعي ومؤسسات البحث[31](1).

المحور الثالث: الواقع المالي للبرازيل ودور الإجراءات الرقمية في تعزيز ايرادتها الضريبية

أولا: نظرة عامة عن الواقع الاقتصادي والمالي لدولة البرازيل

1- الواقع الاقتصادي

تعُدّ البرازيل من أبرز الاقتصادات الناشئة في قارة أمريكا اللاتينية، اذ تشهد نمواً اقتصاديا ملحوظاً بفضل التوسع الصناعي، وارتفاع نسبة الطبقة الوسطى، وقوة عاملة منتجة مدعومة بالتطور الديموغرافي الإيجابي، وقد عكس معدل النمو الاقتصادي هذا التطور في البرازيل[32](2). اذ أظهر

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

النمو الاقتصادي البرازيلي مرونة ملحوظة، متجاوزا في المتوسط (3%)، ويأتي ذلك مدعوما باستهلاك داخلي قوي، ودعم حكومي من خلال التحويلات الاجتماعية. ففي عام 2024، شهدت البرازيل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو (3.4%)، مدفوعا باستهلاك داخلي قوي، وتحويلات مالية، وتوسع في سوق العمل، وانتعاش في الاستثمارات. وعلى جانب العرض، لعب نمو قطاعي الخدمات والزراعة دورا رئيسيا في دعم الإنتاج. وبفضل توسع سوق العمل، حققت البرازيل تقدما بارزا في الحد من الفقر وعدم المساواة. ومن ناحية اخرى يبلغ عدد سكان البرازيل حوالي (205.3) مليون نسمة، في حين بلغ نصيب الفرد (10,616) دولارًا أمريكيا من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2024. وشهد معدل الفقر انخفاضا من (21.7%) في عام 2023 إلى (20.9%) في عام 2024 والمقاس (بحسب من يكون دخلهم أدنى من 6.85 دولار أمريكي للفرد يوميا)، ويعزى ذلك اساسا الى توسع سوق العمل. وخلال العام نفسه، تم خلق 2.8 مليون فرصة عمل جديدة، مما أدى الى انخفاض قياسي في معدل البطالة إلى (6.2%) بحلول نهاية عام 2024 وارتفاع معدل مشاركة القوى العاملة. في حين سجلت متوسطات الأجور الحقيقية ارتفاعا بنسبة (4.8%)، وبذلك متجاوزة الزيادة الحقيقية في الحد الأدنى للأجور البالغة (3%)[33](3).

2- واقع إيرادات الحكومة البرازيلية

تعد الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، ومساهمات الضمان الاجتماعي، من المصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة البرازيل، كما تحصل الحكومة البرازيلية على إيرادات من الرسوم المتنوعة والشركات المملوكة للدولة[34](1). وتشكل إيرادات الضرائب في البرازيل نسبة عالية من الإيرادات العامة وكذلك مقارنة بنظيراتها من الدول. اذ بلغت حوالي (25%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وهي من أعلى نسب الإيرادات الضريبية بين الدول المماثلة لها[35](2).

وقد ورد في النشرة الرسمية الصادرة عن وزارة المالية البرازيلية في مارس 2025، بلغت نسبة الإيرادات الضريبية للحكومة العامة (CTB) من الناتج المحلي الإجمالي (32.32%) في عام 2024، مسجلة ارتفاعا قدره (2.06) نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمستواها في عام 2023[36](3). في حين إشارة وكالة الانباء البرازيلية، ان الإيرادات الضريبية للحكومة البرازيلية بلغت (2.709) تريليون ريال برازيلي وهو ما يعادل حوالي 502.6 مليار دولار امريكي في عام 2024، وذلك وفقا لما أعلنته مصلحة الإيرادات الفيدرالية. تعكس هذه الأرقام القوية الأثار الإيجابية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المهمة للسياسة الاقتصادية التي تم تنفيذه خلال السنوات الأخيرة الماضية، والانتعاش الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد البرازيلي في عام 2024، والذي اسفر عن هذه النتائج المميزة[37](4).

3- تحليل إنفاق الحكومة البرازيلية

يعد الإنفاق الحكومي العام في البرازيل مرتفع مقارنة بمثيلاتها، اذ بلغ اجمالي الإنفاق العام، الذي يشمل المستويات الثلاثة للحكومة البرازيلية حوالي (994 مليار دولار) في عام 2023، وهو ما يعادل (45.3%) من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تصدرت الحماية الاجتماعية في قائمة وظائف الانفاق الحكومي بقيمة 366.73 مليار دولار وهو ما يعادل (16.8% من الناتج المحلي الإجمالي). وتتضمن هذه الوظيفة المصروفات على مزايا الضمان الاجتماعي من قبل الحكومات الثلاثة، بالإضافة إلى برامج دعم الدخل، وإعادة اطلاق برنامج الإسكان (منزلي حياتي)[38](5).

وفي عام 2024، أعلنت الحكومة الاتحادية البرازيلية عن حزمة من الإجراءات الهادفة الى تعزيز الوضع المالي الجديد، وتحقيق استدامة في الحسابات العامة، بالإضافة الى دعم العدالة الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي. تحقق هذه الحزمة الإصلاحية وفورات بنحو 70 مليار ريال برازيلي (12.98 مليار دولار) من خلال تقييد بعض النفقات العامة. وقد جاءت هذه الحزمة استجابة للتحديات التي تواجه المالية العامة، في ظل النمو المتزايد في النفقات الإلزامية في عام 2023، والتي اثارت الشكوك حول مرونة الإطار المالي الذي تم تبنية في العام نفسه. ويلزم هذا الإطار المالي ان لا يتجاوز نمو النفقات أكثر من (70%) من النمو الحقيقي في الإيرادات، مع وضع سقف سنوي لنمو الانفاق يتراوح بين (0.6%) إلى (2.5%)[39](1).

4- العجز المالي

لقد نفذت البرازيل في عام 2023 سياسة مالية توسعية ومشددة في عام 2024. فقد انخفض الرصيد الأولي للحكومة الاتحادية في عام 2022 من فائض نسبته (0.5%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز نسبته (2.4%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، بالرغم من وجود فجوة إنتاجية إيجابية وقوة الإيرادات السلعية، الا ان ذلك يعكس هدف السياسة المالية المسايرة للدورة الاقتصادية. وقد ساهم هذا التراجع في ارتفاع المزايا الاجتماعية (1.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، بما ينسجم مع اولويات الإدارة الجديدة، الى جانب تمديد التخفيضات الضريبية المؤقتة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، مما أدى الى ارتفاع العجز. كما ساهمت تسوية التزامات الحكومة الاتحادية والتي بلغت

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

(0.8%) من الناتج المحلي الإجمالي في زيادة العجز المالي، اذ تشمل هذه التسوية المدفوعات المستحقة للفترة 2022-2024. ويشار الى ان أكثر من نصف هذه المدفوعات مرتبطة بأجور القطاع العام، وبرامج المساعدة الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، مما يعود بالنفع إيجابيا في زيادة الاستهلاك في عام 2024[40](2).

5- الدين العام

أشار صندوق النقد الدولي الى انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2021-2022 أصبحت اقل من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، ولكنها ارتفعت نتيجة التوسع المالي في عام 2023، كما بلغ صافي مدفوعات الفائدة حوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي عام2023[41](3). في حين أشار البنك الدولي الى ان إجمالي الدين العام للحكومة العامة قد ارتفع من 73.8% إلى 76.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وذلك بسبب ارتفاع مدفوعات الفائدة(4).

فقد اتخذت الحكومة البرازيلية عدد من الإجراءات الهادفة لتخفيض الدين العام:

1) استعادة القاعدة الضريبية التي انخفضت اثناء جائحة كوفيد-19.
2) إقرار إصلاحات في الضرائب غير المباشرة بهدف تعزيز الناتج المحتمل.
3) العمل على تعزيز العدالة الضريبية وزيادة الإيرادات من خلال إصلاحات في الضرائب المباشرة.
4) ترشيد النفقات الضريبية غير الفعالة.
5) وتقدر السلطات ان تنفيذ هذه الاستراتيجية يتطلب زيادة في الإيرادات بحوالي 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القريب والمتوسط مقارنة بمستوى إيرادات موازنة 2023. وتشمل الإجراءات المعلنة حتى الان إلغاء بعض الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، وإلغاء بعض النفقات الضريبية كالامتيازات الممنوحة للصناديق الاستثمارية المغلقة، اضافتا الى التدابير التي تهدف الى تقليل النزاعات الضريبية[42](1).

ثانيا: إجراءات التحول الرقمي وتنفيذ الرقمنة ودورها في تعزيز تحصيل الضرائب البرازيلية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

1- الإجراءات الجذرية للتحول الرقمي

أطلقت (Receita Federal) وهي مصلحة الضرائب الفدرالية في عام 1991 أول برنامج حاسوبي مخصص لإتمام إقرارات ضريبة الدخل (IRPF) بعد ما كان الافراد يكملون إقراراتهم الضريبية ويقدمونها يدويا الى إدارة الضرائب او الى البنوك المعتمدة. في حين أطلق برنامج Receitanet عام ١٩٩٧، الذي يتيح للأفراد تقديم الإقرارات الضريبية من خلال الإنترنت. مما أتاح لدافعي الضرائب ارسال اقراراتهم الضريبية من مكاتبهم او منازلهم[43](2).

وخلال الفترة ما بين 2000 و2006، شرعت البرازيل في تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات الرامية الى تطوير الحكومة الإلكترونية والتي ساهمت في تمهيد الطريق للتحول الرقمي الشامل في مؤسسات الدولة لاحقا. ففي عام 2004 تأسست إدارة الحكومة الالكترونية (Departamento de Governo Eletrônico) بهدف تنسيق الجهود الوطنية الموحدة في مجال التحول الرقمي. وفي العام نفسه تم إصدار النسخة الأولى من وثيقة معايير التشغيل البيني الحكومية الالكترونية لضمان التكامل والتنسيق بين الأنظمة الحكومية ضمن الجهات الحكومية المختلفة. وقد تم اعتمادها رسميا عام 2005 ضمن إطار نظام إدارة تكنولوجيا المعلومات الفيدرالي (SISP) الذي تولى المسؤولية الرقابية على تنسيق تطبيقها ومتابعة التزام المؤسسات الحكومية بها. وضمن إطار استراتيجية التحول الرقمي هدفت البرازيل الى تحقيق معايير الوصول الرقمي الشامل، فقد أدخلت البرازيل نموذج e-MAG الذي يمنح لذوي الاحتياجات الخاصة إمكانية الوصول لمنصات وخدمات الحكومة الالكترونية، كما أصبح نظام المزاد الإلكتروني إلزاميا في جميع عمليات المشتريات العامة. وفي عام 2006 إطلقت البرازيل بوابة الإدماج الرقمي، الى جانب تنفيذ أول دراسة وطنية لقياس جودة الخدمات الرقمية من منظور المواطنين، بهدف تحسين أداء الخدمات الرقمية المقدمة[44](1).

ومنذ ذلك الوقت، شهدت الرقمنة تطورا كبيرا، تمثل في زيادة قدرة المعالجة، وتسريع عملية تبادل البيانات، وتقليص الخطأ في المعاملات الضريبية. وقد اصبحت جميع الإقرارات الضريبية تقدم بشكل رقمي، ويعزى ذلك الى الاستراتيجيات الحكومية السابقة التي ارست الأسس اللازمة لتطوير البنية الرقمية لاحقا في البرازيل. وبعد ان استلمت مصلحة الضرائب الفدرالية الإقرار الورقي الاخير لضريبة الدخل الشخصي في عام 2010، انتقلت في عام 2023 الى تقديم نموذج إقرار معبأ مسبقا في السحابة الإلكترونية يتيح لدافعي الضرائب إمكانية مراجعة وتأكيده. كما أصبح بإمكان

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

دافعي الضرائب إكمال الإقرارات الضريبية وإرسالها عبر الأجهزة المكتبية او تطبيقات الهاتف المحمول، مما أسهم في زيادة اعداد مقدمي الاقرارات عبر الانترنت الى 34 مليون فرد[45](2).

2- تنفيذ الرقمنة المالية في البرازيل

بدأت البرازيل نشاطها الفعلي نحول التحول الرقمي بإعداد أول استراتيجية وطنية في هذا المجال من قبل مركز التحول الرقمي البرازيلي(MCTIC) عام 2017. وتم تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الوزارات، كلفت بإعداد الوثيقة الأولية الأساسية للاستراتيجية، لعرضها على المشاورات العامة. وسعت هذه الاستراتيجية إلى بناء نهج تكاملي يراعي تزايد تعقيد عملية الرقمنة الناتجة من التداخل بين محاور التمكين ومحاور التطبيق الموضوعية في سياق رؤية استراتيجية مشتركة[46](3).

الشكل (2) التكامل بين محاور استراتيجية التحول الرقمي في البرازيل.

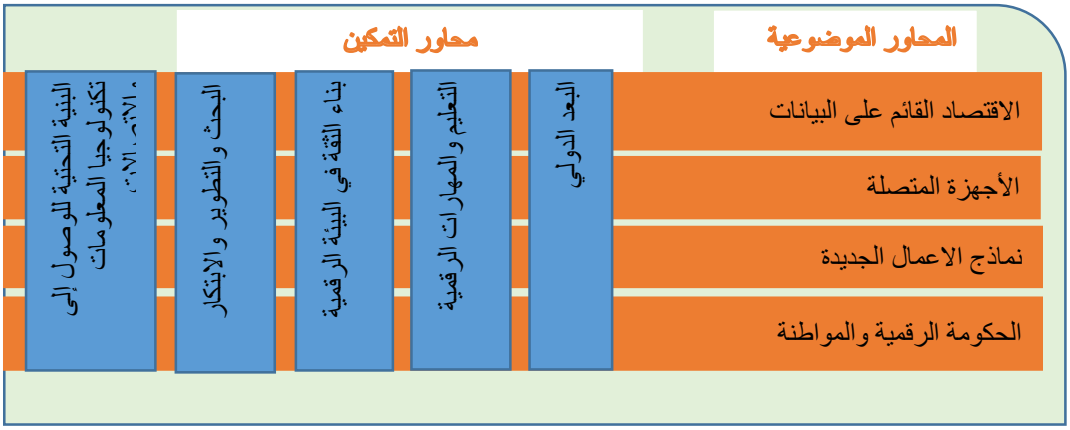

la Source: Ministério da Ciência, Tecnologia, Inovações e Comunicações (Brasil), Estratégia Brasileira para a Transformação Digital – E-Digital. Brasília, 2018. P. 9.

وأسهمت هذه المحاور بشكل مباشر في تطبيق الرقمنة المالية وتعزيز الإيرادات الضريبية من خلال تفعيل أدوات تحصيل ضريبي رقمية أكثر كفاءة في البرازيل[47](1).

3- تطوير البنية التحتية للبرازيل

تتميز الحكومة البرازيلية بالابتكار والتعاون المشترك في بناء بنية تحتية رقمية تهدف من خلالها الى تحقيق تحول رقمي شامل اقتصاديا واجتماعيا. منذ عام 1995، أطلقت البرازيل مبادرات تعاونية لفهم تقنيات الاتصال الرقمي وتطبيقها بفعالية. وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة البرازيلية اللجنة البرازيلية للإنترنت (br.CGI)، لتكون الجهة المسؤولة عن وضع الاستراتيجية الهادفة الى توفير إرشادات لاستخدام الإنترنت في البرازيل وتطويره. وقد تجلت نتائج الجهود البرازيلية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المبذولة في تطوير البنية التحتية للأنترنت من خلال الارتفاع الملحوظ في نسبة استخدام الانترنت، اذ ارتفعت نسبة المستخدمين من 34% من اجمالي السكان في عام 2008 الى أكثر من (60%) من اجمالي السكان في عام[48](2). ومن خلال الجدول (1)، يتضح دور المبادرات البرازيلية فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية الرقمية والتي ساهمت في رفع نسبة مستخدمي الانترنت من (74.4%) في عام 2019 الى (82.6%) من اجمالي السكان في عام 2023، وهو ما يعزى الى جهود تلك اللجة في تطوير الانترنت في البرازيل.

جدول (4) نسبة مستخدمي الانترنت في البرازيل مقارنة بدول العالم

الأعوام	نسبة مستخدمي الانترنت (%) من اجمالي السكان	معدل التغير السنوي (%)
2019	74.4	ــ
2020	77.3	3.9
2021	81.6	5.6
2022	79.9	2.1-
2023	82.6	3.4

المصدر: البنك الدولي، البيانات المفتوحة، مؤشر مستخدمي الانترنت، متاح على الموقع: - https://data.worldbank.org/.

4- ابتكار نظام (SPED) ودوره في تسهيل التحصيل وتقليل التهرب الضريبي

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في البرازيل تطورا ديناميكيا ونموا متسارعا، محفزا بازدهار الاقتصاد الرقمي، وتوسع نطاق استخدام الإنترنت، واعتماد التقنيات المتقدمة في مختلف القطاعات الخدمية والاقتصادية، وتشير التوقعات الى زيادة الاستثمارات فيه بمعدل سنوي يقدر بحوالي 35%[49](1). وقد أسفرت هذه الاستثمارات في مجال البحث والتطوير والابتكار عن أطلاق نظام المحاسبة الرقمية العامة SPED في البرازيل عام 2007 الذي يمثل أحد النماذج الحكومية لرقمنة عمليات الحكومة بهدف تحسين فعالية وكفاءة الإدارة العامة وتعزيز التحول الرقمي. ويعد (SPED) عبارة عن منصة معيارية متكاملة تم تطويرها بشكل تدريجي، ويتكون هذا النظام من ثلاث وحدات رئيسية، تهدف الى توحيد وتسهيل الإجراءات الضريبية من خلال أدوات رقمية فعالة، ومن أهمها:

أ- **الفاتورة الإلكترونية NF-e:** تمثل وثيقة رقمية تصدرها الشركات عند اجراء المعاملات التجارية وترسل تلقائيا بعد التوقيع عليها الكترونيا الى مصلحة الضرائب الفدرالية البرازيلية، مما أدى الى الغاء التعاملات الورقية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

ب- الدفاتر الضريبية الرقمية ECF: تمثل أداة رقمية إلزامية لتقديم البيانات الضريبية السنوية من قبل الشركات وارسالها بشكل منظم الى مصلحة الضرائب، مما ادى إلى إلغاء التصريح السنوي لضريبة الشركات اعتبارا من 2013، وساعد في تحسين الكفاءة الضريبية والحد من التلاعب[50](2).

ت- الدفاتر المحاسبية الرقمية ECD: تتكون من إنتاج دفاتر محاسبية (الأستاذ، الميزانية، الموازنة، والدفاتر اليومية) بصيغة رقمية باستخدام ملفات ذات تنسيق قياسي وتوقع بتوقيع رقمي بعد التأكد من صحتها في البرنامج الحكومي PVA، ومن ثم ارسالها عن طريق سبيد لتورد لدى مصلحة الضرائب الفدرالية، مما تسهم في متابعة المعاملات المالية للشركة والكشف عن حالات الهرب الضريبي[51](3).

لعب هذا النظام دورا محوريا في تقديم بيئة رقمية موحدة، تتيح للشركات الامتثال بسهولة لالتزاماتها امام السلطات الضريبية البرازيلية، فمن خلال هذا النظام، أصبحت الشركات قادرة على إصدار فواتيرها ووثائقها، وتنظيم حساباتها الكترونيا، مما يغني الإدارة الضريبية من المطالبة بالتزامات إضافية من المكلفين[52](4).

ومن خلال اعتماد نظام (SPED) تشير البيانات الواردة ضمن نشرة التفتيش السنوي لمصلحة الضرائب البرازيلية ومن الجدول (2) وخاصة في أعمدة (الفرق%) الى مقدار النمو السنوي للمبالغ المحصلة وعدد الإجراءات الضريبية، مما يعكس كفاءة وفعالية عمل الأنظمة الرقمية البرازيلية في الكشف عن حالات الاحتيال والتهرب الضريبي وتعزيز تحصيل الإيرادات الضريبية، وتظهر البيانات ان إجراءات التفتيش ضد الشركات زادت بنسبة (17.8%) وضد الافراد زادت بنسبة (52.0%)، في حين ان الإيرادات المحصلة ازدادت بنسبة (64.3%) من الشركات ومن الافراد بنسبة (50.8%)، وهو ما يشير الى جودة الاستهداف الرقمي للحالات التي تستحق المراجعة، وأدى ذلك الى نتائج مالية أكبر من الإجراءات. وتدل هذه المؤشرات على ان رقمنة الإدارة الضريبية في البرازيل لم تقتصر على تحديث أنظمة تسجيل البيانات، بل تجاوزتها الى بناء بنية رقمية متكاملة يمكن من خلالها التفاعل مع المكلفين بشكل فوري والربط بين البيانات المقدمة لمصلحة الضرائب والبيانات الفعلية، واصدار إجراءات مالية قائمة على تحليل البيانات الرقمية (الأدلة الرقمية)، مما تعكس هذه الأدوات كفاءة التحصيل الضريبي نتيجة تقليص الفاقد الضريبي وتعزيز الإيرادات العامة. وقد انعكس ذلك في ارتفاع متوسط العائد من (4.65) مليار دولار امريكي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

في عام 2018 الى (7.41) مليار دولار في عام 2023 نتيجة لكل عملية تفتيش ضريبي، مما يبين فعالية الأدوات هذه في تقليص الفاقد الضريبي وتعزيز الإيرادات.

جدول (2) نتائج الإجراءات الضريبية حسب نوع المكلف (2022-2023) (مليون دولار)

نوع المكلفين	عدد الإجراءات لعام 2022	عدد الإجراءات لعام 2023	الفرق%	المبالغ المتحصلة 2022	المبالغ المتحصلة 2023	الفرق%
الشركات	34,935	41,146	+%17.8	2547000	4324000	+%64.3
الافراد	215,714	327,940	+%52.0	1240000	1940000	+%50.8
المجموع	250,649	369,086	+%47.3	26.71	45.18	+%63.6

la Source: Receita Federal do Brasil, Relatório Anual de Fiscalização 2023/2024 (Brasília: Secretaria Especial da Receita Federal do Brasil, 2024), P.2.

5- نظام الدفع الفوري (PIX) ودوره في تقليل التهرب الضريبي وزيادة الثقة بالبيئة الرقمية

أطلق البنك المركزي البرازيلي (BCB) نظام الدفع الإلكتروني Pix في عام 2020، ضمن جهود تحديث البنية المالية وتعزيز الشمول المالي في البرازيل، وقد استهدفت هذه المبادرة تقليل اعتماد النقد في المعاملات، وتوفير نظام دفع ذو موثوقية عالية وسرعة كبيرة. وقد برزت إمكانية هذا النظام الجديد كإحدى مزاياه الرقابية في تتبع المدفوعات والنشاط الاقتصادي حسب المنطقة الجغرافية، ونوع المعاملة، وخصائص المستخدم، وتعد هذه الميزة ذات أهمية كبيرة، وإن لم تدرج ضمن اهداف النظام. ومنذ إطلاق هذا النظام، فقد شهد اعتمادا واسع النطاق، اذ استخدمه حتى مايو 2023 أكثر من 140 مليون برازيلي (وهو ما يقارب حوالي 80% من السكان البالغين) و13 مليون شركة، وذلك وفقاً لما اشارت الية إحصاءات البنك المركزي البرازيلي. ومنذ إطلاق هذا النظام، فقد شهد اعتمادا واسع النطاق، اذ استخدمه حتى مايو 2023 أكثر من 140 مليون برازيلي (وهو ما يقارب حوالي 80% من السكان البالغين) و13 مليون شركة، وذلك وفقاً لما اشارت الية إحصاءات البنك المركزي البرازيلي. كما تشير الإحصاءات الى تطورات في استخدام النظام، فقد وصل استخدامه الى أكثر من 3 مليار معاملة شهريا، بمتوسط قيمة للمعاملة يبلغ حوالي (88) دولاراً أمريكياً.[53](1). وتدل بيانات المعاملات ان تفوق هذا النظام لم يقتصر على عدد المستخدمين فقط، وانما من حيث قيمة وحجم المعاملات، اذ يوضح الشكل (3)، التطور السريع في المعاملات

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المالية عبر نظام PIX بالمقارنة مع أنظمة الدفع الرقمية. اذ سجلت المعاملات عبر هذا النظام في عام 2023 أكثر من حوالي (10) مليار دولار، وحوالي (22) مليون معاملة مالية.

شكل (3) المقارنة بين أنظمة الدفع المستخدمة في البرازيل من خلال قيمة وحجم المعاملات عبر السنوات (2010-2022)

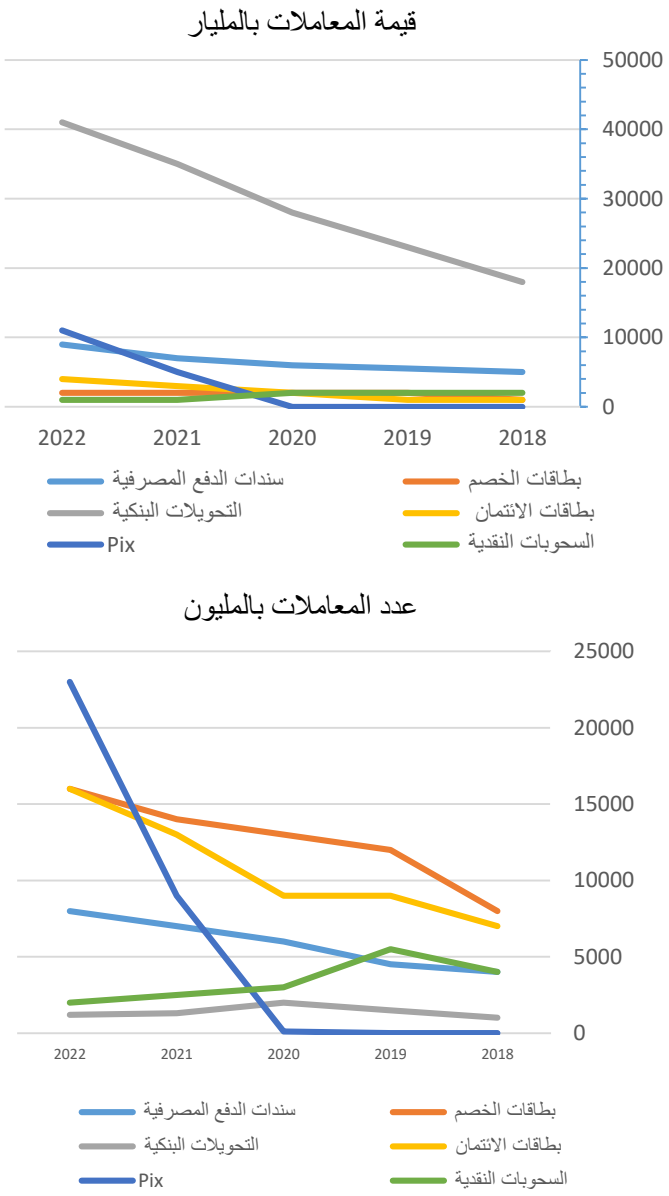

la Source: Ornelas and Sampaio, Payment Technology Complementarities and Their Consequences in the Banking Sector: Evidence from Brazil's Pix, Working Paper, BCB and Northwestern University, May 2024.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

يعزز التفوق التقني والاجرائي لنظام Pix ثقة المستخدمين بالنظام المالي ويزيد من الاعتماد على الدفع الرقمي. كما يعد نظام Pix أداة رقابية فعالة، خاصة بعد التعليمات التي أصدرتها Receita Federal في بداية 2025، التي تسمح بتحليل البيانات المرسلة من قبل المؤسسات المالية لمصلحة الضرائب الفدرالية عبر منصة e-Financeira لمطابقتها مع الاقرارات الضريبية، مما تساهم هذه الإجراءات الرقابية في الحد من التهرب الضريبي وتعزيز الإيرادات الضريبية[54](1).

6- استراتيجية التقنيات الناشئة في البرازيل

طبقة إدارة مصلحة الضرائب الفدرالية Receita Federal نظام رقميا متقدما قائما على تقنية Blockchain يعرف باسم bCPF، تهدف الإدارة الفدرالية للضرائب من هذا النظام مشاركة بيانات سجل دافعي الضرائب الذي يمتلكون رقم CPF (السجل الوطني للأفراد) بين الجهات الحكومية المختلفة، وذلك على مستوى الحكومات الثلاث (الفدرالية، الولائية، البلدية) [55](1). ومن ناحية أخرى، أصدرت البرازيل في عام 2021 الخطة الوطنية للذكاء الاصطناعي EBIA والتي كانت في طور المراجعة، اذ تمثل خطوة مهمة للاستفادة من تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في قطاعات مختلفة، وأعلنت البرازيل عن استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي في عام 2024 بعنوان "الذكاء الاصطناعي من أجل خير الجميع"، تهدف هذه الاستراتيجية الى التوجه نحو اعتماد الذكاء الاصطناعي من اجل تحقيق النفع العام وتعزيز التنمية، إضافة إلى تحسين البنية التحتية للتكنولوجيا وتعزيز قدرات الحوسبة عالية الأداء[56](2).

حققت البرازيل تقدما ملحوظا في تبني الذكاء الاصطناعي لاسيما في تعزيز كفاءة الإدارات الحكومية، ومن أبرز الأمثلة الناجحة في ذلك استخدام القياسات الحيوية (التعرف البيومتري) في البرازيل، اذ أتيح لأكثر من 120 مليون مواطن استخدام 4400 خدمة رقمية عامة دون أي استنزاف وبأمان وذلك من خلال المنصة الحكومية (br.Gov) والتي تعد أكبر منصة حكومية في العالم من حيث عدد الخدمات الرقمية واعداد المستخدمين، اذ أدى ذلك الى زيادة الثقة بالخدمات الرقمية عالية المخاطر وتبسيط الإجراءات الإدارية عبر التحقق الحيوي من الهوية وربط البيانات بين مؤسسات الدولة المختلفة. تولي الهيئات البرازيلية أهمية كبيرة وتمنح الثقة لاستخدام اليات الذكاء الاصطناعي في تعديل بيانات السجلات الحكومية وانظمتها، مما يسهم في تصميم سياسات عامة متسقة وأكثر فعالية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

ثالثا: تقييم دور الرقمنة المالية في البرازيل

بعد تقديم لمحة شاملة حول استراتيجيات الرقمنة المالية في البرازيل وعلى وجه الخصوص في الإدارة الضريبية البرازيلية، بات من الضروري توضيح الأثر الفعلي لهذه الاستراتيجيات في تعزيز الإيرادات الضريبية. ولذلك تم اعتماد بيانات السلسلة الزمنية التي تغطي الفترة من 2014 إلى 2023 لتحليل إثر الرقمنة المالية على الإيرادات الضريبية.

تعتمد الحكومة البرازيل بشكل كبير على الإيرادات الضريبية كمصدر تمويل لا غنا عنه في الميزانية البرازيلية، ويظهر الجدول (3) تطور قيمة الإيرادات الضريبية في البرازيل خلال الفترة الممتدة (2013-2023)، اذ بدأت الإيرادات الضريبية للحكومة المركزية في البرازيل عند(348660872.6) مليون دولار في عام 2013 وهي الأعلى خلال فترة الدراسة، ورغم انخفاضها في عام 2014، الا انها عادت الى الارتفاع لتسجل (245406470.2) مليون دولار وهو ما يعادل (13.6%) من اجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وقد استمرت الإيرادات بالتذبذب، ففي عام 2017 ارتفعت الى (280868171.4) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (4.2%)، قبل ان تعود وتنخفض عام 2018 الى (267502690.3) مليون دولار، ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة الريال البرازيل، الى جانب اتباع سياسات مالية توسعية من قبل الحكومة البرازيلية وارتفاع النفقات الجارية، إضافة الى تسوية مدفوعات الفائدة على الدين العام.

جدول (3) تحليل العلاقة بين الرقمنة المالية والايرادات الضريبية في البرازيل للفترة (2013-2023)

(مليون دولار)

الأعوام	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية من GDP (%)	معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية (%)
2013	348660872.6	14.1	__
2014	331738326	13.5	3.5
2015	245406470.2	13.6	4.8
2016	246289939.4	13.7	5.2
2017	280868171.4	13.6	4.2
2018	267502690.3	13.9	9.0
2019	257638.6472	13.7	99.9-
2020	187576387	12.7	95.2
2021	236366.8349	14.1	99.9-
2022	287658.5	14.7	16.5
2023	307945.7715	14.0	3.5

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المصدر: البنك الدولي، البيانات المفتوحة، الإيرادات الضريبية، متاح على الموقع الرسمي: -
https://data.worldbank.org/country/brazil .

ومن ناحية أخرى يمكن ان نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الإيرادات الضريبية منذ بدايتها كانت مرتفعة، ومع إطلاق إعفاءات ضريبية كثيرة وارتفاع سعر الصرف انخفضت الإيرادات الضريبية بشكل لافت متأثرة بتداعيات الجائحة في عام 2020. وقد أدى التزام الحكومة بضبط الأوضاع المالية وتطور الرقمنة في البرازيل الى عودت الإيرادات الضريبية للحكومة المركزية البرازيلية الى مسارها التصاعدي اذ ارتفعت من (236366.8349) مليون دولار في عام 2021 الى (307945.7715) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي (5.3%) وبنسبة (14.0%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، ويعزى هذا التحسن الى الدور الفاعل لنظام SPED في تبسيط الإجراءات الضريبية والتقليل من التهرب الضريبي من خلال وحداته المتعددة، إضافة الى تنفيذ نظام الدفع PIX الذي أدى الى تقليل تكاليف المعاملات الضريبية وتبسيط العمليات الرقابية لمصلحة الضرائب الفدرالية من خلال تحليل البيانات الواردة من المعاملات المالية، كما ساعدت الاستثمارات في التقنيات الناشئة أيضا في رفع الكفاءة الإدارية وتعزيز الشفافية من خلال الاستفادة من حلول الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين. لذا يمكن القول لعبت هذه الجهود الحكومية البرازيلية دورا كبير في خلق بيئة رقمية شاملة ساهمت في تسهل عمليات دفع الضرائب وتقليل الفاقد الضريبي ورفع مستوى الكفاءة والشفافية في البرازيل، الامر الذي عزز الامتثال الطوعي، وزيادة إيرادات الضرائب في البرازيل.

لعبت الرقمنة المالية في البرازيل دورا حاسما في زيادة عدد مقدمي الضرائب، فضلا عن السياسات المالية الرامية الى تحقيق خطة الحكومة في التقليل من النفقات الاستهلاكية وزيادة النفقات الاستثمارية عبر زيادة حجم الإيرادات.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4)، إذ شهد حجم القاعدة الضريبية في البرازيل ارتفاعا تصاعديا خلال فترة الدراسة المختارة، فقد بدا حجم مقدمي الاقرارات الضريبية بنحو (26034621) مليون مقدم في عام 2013 مسجلا حتى عام 2018 ارتفاعا ملحوظا بنحو (29269987) مليون مقدم وبمعدل نمو سنوي (4.8%)، ويعزى ذلك بالأساس الى الإجراءات الرقابية من قبل الهيئات الضريبية في البرازيل والتي جعلت من حالات التهرب والاحتيال امرا صعبا، كونها تمتلك أنظمة رقابية رقمية قوية وتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة فضلا عن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

إمكانية تحليل البيانات والكشف الفوري عن الحالات غير المعتادة، وذلك بفضل البنية التحتية الرقمية المتمثلة بأنظمة الدفع ووحدة الفوترة الالكترونية التابعة لنظام SPED، والتي تسهم في تحليل ومتابعة البيانات المالية محققتا بذلك زيادة في حجم دافعي الضرائب.

جدول (4) دور الرقمنة في توسيع القاعدة الضريبية في الحكومة المركزية البرازيلية للمدة (2013-2023)

الأعوام	عدد مقدمي الاقرارات الضريبية	معدل التغيير السنوي (%)
2013	26034621	___
2014	26883633	3.3
2015	27895994	3.8
2016	27960663	0.2
2017	28524560	2.0
2018	29269987	2.6
2019	30677080	4.8
2020	30905184	0.7
2021	36868780	19.3
2022	36322912	1.5-
2023	41100000	13.2

المصدر: وزارة المالية البرازيلية، الإيرادات الضريبية، متاح على الموقع: -
https://www.gov.br/receitafederal/pt-br .

اما في عام (2021) سجل عدد مقدمي الاقرارات ارتفاعا لافتا اذ بلغ حوالي أكثر من (36) مليون مقدم وبمعدل تغير سنوي (19.3%)، بينما شهد عدد دافعي الضرائب انخفاضا طفيفا بواقع (36322912) مليون مقدم ضريبي في عام 2022، في حين قفز حجم دافعي الضرائب بصورة واضحة الى (41100000) مليون مقدم وبمعدل نمو سنوي (13.2%) في عام 2023، وهو ما يظهر الأداء الإيجابي لتوظيف الحلول الرقمية في مصلحة الضرائب الفدرالية، فضلا عن ارتفاع الثقة بين المواطنين بالأنظمة الضريبية كونها تقدم خدمات حكومية سهل يمكن من خلالها تقديم الضرائب دون عناء، الامر الذي أدى الى زيادة الامتثال الطوعي وتوسيع حجم القاعدة الضريبية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

اما فيما يخص زمن معالجة الاقرارات الضريبية في البرازيل فقد كان يتراوح بين 1 الى 3 يوم خلال الفترة من 2013 الى 2020، بينما ساهمت خطة توظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في تقليل وقت المعالجة الى يوم واحد في عام 2023، وهو ما يتضح من خلال جدول (5)، والذي يبين ان الرقمنة في البرازيل لعبت دور فعال في تقليل وقت التقييم الضريبي من خلال استخدام أنظمة رقمية تقوم بتحليل البيانات بسرعة وبدقة أكثر، إضافة الى الحد من الإجراءات التقليدية في البرازيل، وهو ما أدى الى خفض زمن التقييم والمعالجة الى يوم واحد فقط.

جدول (5) دور الرقمنة المالية في تعزيز كفاءة التقييم الضريبي في البرازيل للمدة (2013-2023)

الأعوام	متوسط زمن معالجة الاقرارات الضريبية (بالأيام)
2013	3-1
2014	3-1
2015	3-1
2016	3-1
2017	3-1
2018	3-1
2019	3-1
2020	3-1
2021	2-1
2022	1
2023	1

المصدر: وزارة المالية البرازيلية، الإيرادات الضريبية، متاح على الموقع: -
https://www.gov.br/receitafederal/pt-br .

رابعا: تقييم نموذج الحكومة الالكترونية البرازيلية

يعد مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية **GTMI** المقياس الأكثر شمول للتحول الرقمي في القطاع ويمثل هذا المؤشر جزء من مبادرة التكنولوجيا الحكومية، وقد طور هذا المؤشر من قبل البنك الدولي لقياس مدى نضج استخدام التكنلوجيا الحكومية في أربعة ابعاد أساسية: تحسين تقديم الخدمات، دعم الأنظمة الحكومية الأساسية، تمكين التكنولوجيا الحكومية، تعزيز مشاركة المواطنين. يسهم هذا المؤشر في مساعدة صناع القرار والممارسين على تصميم مشاريع تحول رقمي جديدة. كما صمم هذا المؤشر ليغطي 198 دولة، وبالرغم من انه لا يصنف الدول، الا انه

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

يكمل المؤشرات الأخرى والأدوات المعتمدة في تقييم التحول الرقمي من خلال توفير قياس لنضج التكنولوجيا الحكومية وتحديد مجالات التحسن[57](1).

وبفضل الجهود المبذولة من قبل الحكومة البرازيلية في تطوير الحكومة الالكترونية وبناء بنية تحتية رقمية شاملة، ارتقت البرازيل الى التصنيف A في مؤشر النضج الرقمي (GTMI)، باعتبارها احد الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا الرقمية[58](2). ومن خلال تتبع الشكل (4)، فقد حصلت البرازيل على قيمة عالية في مؤشر GTMI والبالغة 0.92 بالمقارنة مع المتوسطات العالمية الرقمية البالغة 0.52، كما حصلت البرازيل على درجات عالية للمؤشرات الفرعية مقارنة مع المتوسطات العالمية، مما يظهر التقدم الذي حققته البرازيل في مجال رقمنة الحكومة.

شكل (4) مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية ومؤشراته الفرعية للبرازيل بالمقارنة مع المتوسطات العالمية لعام (2022)

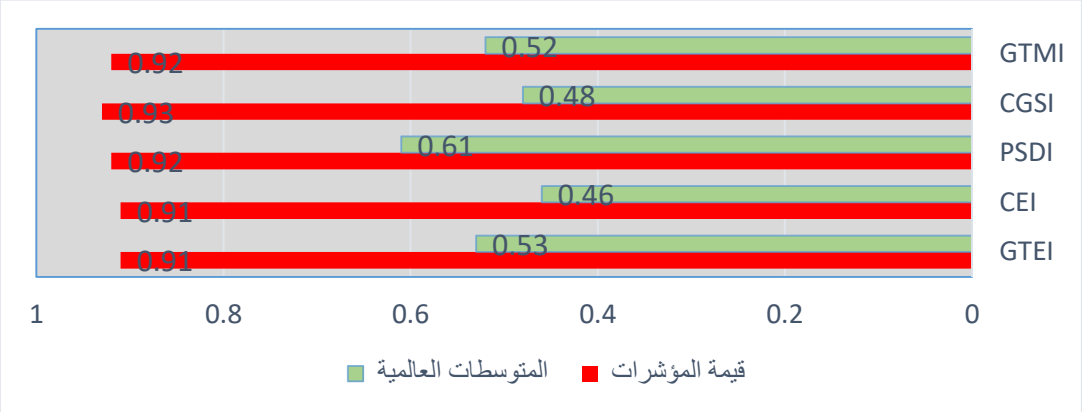

Ia Source: United Nations, United Nations E-Government KnowledgeBase: India, India Profile, Accessed July 13, 2025.https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/

خامسا: تحديات الرقمنة في البرازيل

1- تشكل الطبيعة الجغرافية للبرازيل وتوزيع السكان غير المتوازن، تحديا كبيرا امام توسيع شبكة الانترنت والبنية التحتية للاتصالات. وتعد الفجوة الرقمية في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، عائقا امام الوصول لخدمات الانترنت ذات النطاق العريض.

2- بالرغم من التوسع في عدد مستخدمي الانترنت، الا ان الخدمات الحكومية الالكترونية تفتقر للسهولة والفاعلية في المناطق الريفية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

3- صعوبة تطبيق المشاريع الرقمية، وذلك بسبب القيود المالية التي تعيق جهود الحكومة في تنفيذها، إضافة الى ان مساهمة القطاع الخاص في البحث والتطوير والابتكار الرقمي لاتزال منخفضة.

4- تواجه البرازيل مخاوف لدى عدد كبير من المواطنين، ويعود السبب في ذلك الى اعتبار الانترنت أداة مهددة للخصوصية وغير موثوقة.

5- لايزال هناك تفاوت في مستوى الاستفادة من التقنيات الرقمية بين الفئات الاجتماعية، وهو ما يهدد بتحول الفجوة الرقمية الى فجوة اقتصادية واجتماعية[59](1).

ومما تقدم: تمثل استراتيجية الرقمنة التي تقودها الحكومة البرازيلية، ولاسيما مصلحة الضرائب الفدرالية نموذجا متطورا لكيفية توظيف التكنولوجيا في تحقيق الشفافية وتعزيز كفاءة الإدارة المالية. فقد ساهمت الأنظمة الرقمية البرازيلية في احداث نقلة نوعية في اليات الامتثال الضريبي، وذلك من خلال التحليل الالي للبيانات، والرقابة الرقمية الذكية، وتبسيط تواصل المكلفين مع الإدارة الضريبية، وتبادل المعلومات بين المؤسسات الحكومية، مما أدى الى تخفيض التكاليف الإدارية، وزيادة معدلات الامتثال الطوعي، بالإضافة الى تمكين السلطات من تعزيز دقة التقدير الضريبي، ما انعكس إيجابا على تعزيز الإيرادات الضريبية. وتظهر تجربة البرازيل ان نجاح الرقمنة، يتطلب رؤية استراتيجية متكاملة، والتعاون المؤسسي، والثقة بالأنظمة الرقمية، وبالرغم من نجاح الرقمنة في البرازيل الا انها تواجه العديد من التحديات التي تعيق فعالية الجهود الرقمية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- لم تعد الرقمنة المالية مجرد أداة مساندة بل هيه ضرورة استراتيجية في المؤسسات المالية، نظرا لما تقدمة من دوراً محورياً في مختلف نواحي التحصيل الضريبي.

2- تسهم الرقمنة المالية في زيادة كفاءة عمليات التحصيل الضريبي من خلال تسهيل الإجراءات وتحسين التنظيم والأتمتة، والتقليل من الوقت والجهد المرتبطة بالعمليات اليدوية التقليدية، وهذا يعود بشكل أساسي الى تدفق البيانات بسرعة ودقة وإمكانية تحليلها بشكل فوري من الأنظمة الإلكترونية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

3- لقد أظهرت الدراسة ان هناك علاقة طردية بين الرقمنة المالية والايرادات الضريبية تتضح من زيادة الحصيلة الضريبية في البرازيل، وهو ما يعود لإجراءاتها الجدية وخططها المدروسة نحو اقتصاد رقمي مستدام، وتبنيها تقنيات رقمية حديثة، فضلاً عن الابتكارات الناجمة عن المهارات الرقمية المحلية وكذلك اعتمادها على بنى تحتية رقمية متطورة إلى جانب مسببات أخرى، ما ساهم في تقليل الأخطاء ومحاربة حالات الفساد والتهرب، لذا توصل البحث الى ان هناك ارتباط إيجابي بين مستوى تطبيق الرقمنة المالية وتعزيز مستوى الإيرادات الضريبية.

4- يؤكد اعتماد البرازيل على نظام(SPED) انه يمكن للسلطات الحكومية التقليص من الاقتصاد الرسمي، نظرا لما يوفر من وحدات تعطي القدرة على المراقبة الضريبية وتعزز الامتثال الطوعي لدى الشركات الكبرى والمتوسطة.

5- تعزز الرقمنة المالية قيمة المواطنين، من خلال تسهيل تواصل المكلفين مع الإدارة الضريبية، وتقلل الوقت والجهد سواء في عملية التحاسب الضريبي أو في زيارات المكلفين الى الفروع الضريبية.

ثانيا: التوصيات

1- التأكيد على ضرورة تحسين البنية التحتية الرقمية لتوفير الاتصالات السريعة والموثوقة للتقليل من الفجوة الرقمية في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، والتي تشكل عائقا امام الوصول لخدمات الانترنت ذات النطاق العريض.

2- توصي الدراسة بضرورة إطلاق قنوات رقمية للتنسيق بين الهيئات الضريبية والجهات الحكومية الأخرى فيما يرتبط بتبادل البيانات، من أجل تسهيل إجراءات الرقابة الضريبية ورفع مستوى الشفافية.

3- يجب التركيز من قبل الجهات الحكومية المعنية تطوير المهارات الرقمية لموظفي القطاع الحكومي بشكل خاص وللمواطنين بشكل عام من خلال توفير برامج ودورات تدريبية ومكافحة الامية الرقمية عبر القيام بحملات توعوية حول فائدة الرقمنة المالية في الهيئات الضريبية.

4- العمل على رفع مستوى أمان وخصوصية المعلومات عند استخدام الخدمات المالية والرقمية وأنظمة الدفع الالكترونية للتقليل من مخاوف الفئات الاجتماعي في البرازيل.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

5- توفير تمويل كافً للمشاريع المرتبطة بتطبيق االرقمنة كون القيود المالية تشكل عائقا اما استدامة الخدمات الرقمية، إضافة الى ان تقديم إعفاءات ضريبية لدعم الاستثمار الخاص في في البحث والتطوير والابتكار الرقمي.

المصادر والمراجع

1- جميل، سهى نشوان، والصائغ، نمير أمير. (2024). إسهام متغيرات الرقمنة المالية في جودة الشمول المالي: دراسة تحليلية لأنظمة مالية عربية. مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 5، العدد 3، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.

2-الصائغ، نمير أمير، والحسيني، دعاء نعمان. (2024). العلاقة بين مؤشرات الرقمنة المالية ومستويات الوصول للشمول المالي: دراسة تحليلية لعينة من الدول العربية. مجلة NTU للعلوم الإدارية والإنسانية، المجلد 3، العدد 22.

3- الجابري، قصي، والمهدوي، وفاء. (2022). رقمنة المالية العامة وتأثيرها في فاعلية السياسة المالية: تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق. مجلة الغري، عدد خاص.

4- قاقي، زين الدين، وأولاد حميمودة، عبد اللطيف. (2024). دور الرقمنة في تحسين جدوة الخدمات للمؤسسات العمومية في إطار التنمية: دراسة حالة الجزائر. مجلة الغري، المجلد 20، عدد خاص.

5-Ozili, Peterson K. (2023). Digital finance research and developments around the world: A literature review. International Journal of Business Forecasting and Marketing Intelligence, 8(1).

6- قسول، نورالدين، وقسول، أمين. (2024). الرقمنة المالية كآلية لمنح القروض بالإشارة إلى البنوك الجزائرية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1.

7- Radev, Deyan, and Georgi Penev. (2022). Brexit and the Fintech Revolution in Europe: Lessons from the Bulgarian Digital Finance Cluster. Bulgarian Economic Papers, 07-2022.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

8- Bazarbash, Majid, et al. (2023). Fintech Payments in Public Financial Management: Benefits and Risks (IMF Working Paper No. WP/23/20). International Monetary Fund.

9- Vincent, Olusegun, & Evans, Olaniyi. (2024). Fintech and tax revenues: Does political institution matter? Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics.

10- Nembe, Joseph Kuba, et al. (2024). The role of artificial intelligence in enhancing tax compliance and financial regulation. Finance & Accounting Research Journal, 6(2).

11- Judijanto, Loso, et al. (2024). Blockchain technology and the future of tax administration: Opportunities and risks. Prosiding Seminar Nasional Indonesia, 2(2).

12- Investopedia. (2025, September 8). Biometrics. Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/b/biometrics.asp

13- Sidiq, Darmawan, et al. (2024). Towards Tax Administration 3.0: Bracing the Challenges in Mobile Application Development. Volume 6, December 2024. http://www.infeb.org/ .

14- منصوري، محمد، وخيراني، العيد. (2023). دور تبني استعمال الفاتورة الإلكترونية في تفعيل التحقيق المصوب في ظل توجه الإدارة الضريبية نحو الرقمنة. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 02.

15- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2022). Tax administration 3.0 and electronic invoicing: Initial findings. OECD Publishing, Paris.

16- Hazar, Adalet, & Babuşcu, Şenol D. (2023). Financial technologies: Digital payment systems and digital banking. Today's dynamics. Journal of Research, Innovation and Technologies, 2(4).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

17- Mark Zandi et al., The Impact of Electronic Payments on Economic Growth, Moody's Analytics, February 2016, accessed: December 26. https://www.visa.com.my/content/dam/VCOM/download/corporate/media/moodys-economy-white-paper-feb-2013.pdf.

18- Zandi, Mark, et al. (2016, February). The impact of electronic payments on economic growth. Moody's Analytics. Retrieved December 26, 2015, from https://www.visa.com.my/content/dam/VCOM/download/corporate/media/moodys-economy-white-paper-feb-2013.pdf .

19- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2016). Technologies for better tax administration: A practical guide for revenue bodies. OECD Publishing, Paris .https://doi.org/10.1787/9789264256439-en .

20- Ji, Ning. (2024). Exploration of financial tax system in the context of big data. Applied Mathematics and Nonlinear Sciences, 9(1).

21- Nakagawa, Shinobu, et al. (2023). Financial digitalization and its implications for ASEAN+3 regional financial stability. Asian Development Bank, Manila .https://www.adb.org

22- الوادي، محمود حسين. (2015). مبادئ المالية العامة (الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة للنشر.

23- أبو عميرة، هشام سالم. (2023). قياس أثر الرقمنة في تحسين الإيرادات الضريبية المصرية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2022). مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 20.

24- عمارة، رانيا محمود. (2015). المالية العامة: الإيرادات العامة (الطبعة الأولى). مركز الدراسات العربية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

25- دردوري، لحسن، ولقليطي، الأخضر. (2019). أساسيات المالية العامة: المالية العامة والإيرادات العامة (المجلد الأول). دار حميثرا للنشر والترجمة.

26- شهاب، فارس إبراهيم. (2021). الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في بعض الدول (رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة).

27- العامري، سعود جايد. (2020). مدخل معاصر في علم المالية العامة (الطبعة الثانية). عمان: دار المنهاج للنشر.

28- عايب، وليد عبد الحميد. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المنهل.

29- إدارة شؤون المالية العامة. (2011، 26 يناير). تعبئة الإيرادات في البلدان النامية. صندوق النقد الدولي.

30- Financial Study Association Groningen. (n.d.). International Financial Program, Brazil 2025. University of Groningen. https://www.ifpgroningen.nl .

31- World Bank. (n.d.). Brazil overview. World Bank. Retrieved May 2025, from https://www.worldbank.org/ext/en/home .

32- Investopedia. (n.d.). Brazil's economy: GDP vs. GDP per capita. Retrieved May 2025, from https://www.investopedia.com/ .

33- International Monetary Fund. (2023, June 30). Brazil: Selected issues (IMF Country Report No. 23/289). International Monetary Fund, Washington, D.C.

34- Ministério da Fazenda. (2025, March). Carga tributária bruta do governo geral atingiu 32,32% do PIB em 2024, mostra boletim do Tesouro [News article]. https://www.gov.br/fazenda/pt-br .

35- Luciano, Milad. (2025, January 29). Brazil ends 2024 with record revenue: BRL 2.65 trillion. Agência Brasil. https://agenciabrasil.ebc.com.br/ .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

36- Dener, Cem, et al. (2021). GovTech Maturity Index: The state of public sector digital transformation. World Bank Group.

37- Ministério da Fazenda (Brasil). (2025, February 28). Relatório traz as despesas por função das três esferas de governo sob ótica que permite comparações internacionais. Tesouro Nacional. https://www.gov.br/fazenda/pt-br .

38- Central Bank of Brazil. (n.d.). Fiscal statistics. Retrieved May 2025, from https://www.bcb.gov.br/en.

39- World Bank. (n.d.). Brazil overview. Retrieved May 2025, from https://www.worldbank.org/ext/en/home .

40- Special Secretary of Receita Federal of Brazil. (n.d.). An overview of digital transformation at Receita Federal do Brasil. CIAT – Inter-American Center of Tax Administrations. Retrieved May 2025, from https://www.ciat.org/?lang=en .

41- Governo Digital. (n.d.). Do eletrônico ao digital. gov.br – Estratégia de Governança Digital. Retrieved May 2025, from https://www.gov.br/governodigital/pt-br .

42- Ministério da Ciência, Tecnologia, Inovações e Comunicações (Brasil). (2018). Estratégia Brasileira para a Transformação Digital – E-Digital. Governo Digital Brasília.

43- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2018). Digital government review of Brazil: Towards the digital transformation of the public sector. OECD Digital Government Studies.

44- Financial Study Association Groningen. (n.d.). International Financial Program, Brazil 2025. University of Groningen. https://www.ifpgroningen.nl .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

45-Fernandes da Silva, Aldy, et al. (2013). SPED – Public digital bookkeeping system: Influence in the economic-financial results declared by companies. Revista Brasileira de Gestão de Negócios (Review of Business Management), 15(48).

46- International Monetary Fund. (2024, June 30). Brazil: Selected issues (IMF Country Report No. 23/289). International Monetary Fund, Washington, D.C.

47- Bicalho Assessoria Contábil. (2025, June 8). Receita Federal mira cartões e Pix: saiba como isso pode afetar os negócios. Bicalho.com. https://bicalho.com/brasil/ .

48- Collosa, Alfredo. (n.d.). Blockchain in tax administrations. CIAT – Inter-American Center of Tax Administrations. Retrieved June 10, 2025, from https://www.ciat.org/ .

49- Intersessional Committee of the United Nations Commission on Science and Technology for Development. (2024). Contribution by Brazil to the CSTD 2024–2025 priority theme on diversifying economies in a world of accelerated digitalization. Geneva, Switzerland.

50- World Bank. (n.d.). GovTech: Global program for digital governance transformation. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/programs/govtech/gtmi .

51- Dener, Cem, et al. (2021). GovTech Maturity Index: The state of public sector digital transformation. World Bank Group.

52- Ministério da Ciência, Tecnologia, Inovações e Comunicações (Brasil). (2023). Estratégia Brasileira para a Transformação Digital – E-Digital. Governo Digital Brasília.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

[1]سهى نشوان جميل ونمير أمير الصائغ، اسهام متغيرات الرقمنة المالية في جودة الشمول المالي دراسة تحليلية لأنظمة مالية عربية، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الخامس، العدد 3، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، السنة 2024، ص 112.

[2] نمير امير الصائغ ودعاء نعمان الحسيني، العلاقة بين مؤشرات الرقمنة المالية ومستويات الوصول للشمول المالي دراسة تحليلية لعينة من الدول العربية، مجلة NTU للعلوم الإدارية والإنسانية، المجلد 3، العدد 22، السنة 2024، ص5.

[3] قاقي زين الدين وأولاد حميمودة عبد اللطيف، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات للمؤسسات العمومية في إطار التنمية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الغري، مجلد (20)، عدد خاص، 2024، ص1334.

[4] Peterson K. Ozili, Digital Finance Research and Developments Around the World: A Literature Review, International Journal of Business Forecasting and Marketing Intelligence 8, no. 1 (2023): 36.

[5] قصي الجابري ووفاء المهدوي، رقمنة المالية العامة وتأثيرها في فاعلية السياسة المالية تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق، مجلة الغري، عدد خاص، 2022، ص 18.

[6] قسول نورالدين وقسول أمين، الرقمنة المالية كآلية لمنح القروض بالإشارة الى البنوك الجزائرية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص4.

[7] Deyan Radev and Georgi Penev, Brexit and the Fintech Revolution in Europe: Lessons from the Bulgarian Digital Finance Cluster," Bulgarian Economic Papers 07-2022 (2022): P. 5.

[8] Majid Bazarbash, et al, Fintech Payments in Public Financial Management: Benefits and Risks, International Monetary Fund, WP/23/20,2023, 3.

[9] Olusegun Vincent & Olaniyi Evans, Fintech and tax revenues: does political institution matter, Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, 2024, 2.

[10]Joseph Kuba Nembe et al., The Role of Artificial Intelligence in Enhancing Tax Compliance and Financial Regulation, Finance & Accounting Research Journal, Volume 6, no. 2 (2024): 243.

[11] Loso Judijanto, et al, Blockchain Technology and the Future of Tax Administration: Opportunities and Risks, Prosiding Seminar Nasional Indonesia, Vol. 2, No. 2, 2024,299,302.

[12]Investopedia, Biometrics, Investopedia, accessed September 8, 2025, https://www.investopedia.com/terms/b/biometrics.asp.

[13] Darmawan Sidiq, et al, Towards Tax Administration 3.0: Bracing the Challenges in Mobile Application Development, Vol. 6, December,2024,2024,411. http://www.infeb.org/

[14] منصوري محمد وخيراني العيد، دور تبني استعمال الفاتورة الالكترونية في تفعيل التحقيق المصوب في ظل توجه الادارة الضريبية نحو الرقمنة، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2023، ص 318.

[15] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Tax Administration 3.0 and Electronic Invoicing: Initial Findings (Paris: OECD, 2022), 13-16.

[16] Adalet HAZAR & Şenol BABUŞCU D, Financial Technologies: Digital Payment Systems and Digital Banking. Today's Dynamics, Journal of Research, Innovation and Technologies, ssue 2(4), 2023,156.

[17] Mark Zandi et al., The Impact of Electronic Payments on Economic Growth , Moody's Analytics, February 2016, accessed: December 26, 15. https://www.visa.com.my/content/dam/VCOM/download/corporate/media/moodys-economy-white-paper-feb-2013.pdf

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

[18]OECD, Technologies for Better Tax Administration: A Practical Guide for Revenue Bodies (Paris: OECD Publishing, 2016,47-48.) http://dx.doi.org/10.1787/9789264256439-en.

[19] Ning Ji. Exploration of Financial Tax System in the Context of Big Data. Applied Mathematics and Nonlinear Sciences 9, no. 1 (2024): p. 3.

[20] Shinobu Nakagawa, et al., Financial Digitalization and Its Implications for ASEAN+3 Regional Financial Stability (Manila: Asian Development Bank, 2023), P. 2. https://www.adb.org.

[21] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 49-50.

[22] هشام سالم ابو عميرة، قياس إثر الرقمنة في تحسين الايرادات الضريبية المصرية لزيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2022)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، لم يذكر المجلد، العدد عشرون، 2023، ص 367.

[23] رانيا محمود عمارة، المالية العامة الايرادات العامة، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأول، 2015، ص138.

[24] رانيا محمود عمارة ، مصدر سبق ذكره، ص ص 140 -141.

[25] لحسن دردوري ولقليطي الاخضر، المالية العامة الايرادات العامة،2019، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، المجلد الاول، ص115.

[26] فارس ابراهيم شهاب، الاهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في بعض الدول، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، 2021، ص9.

[27] سعود جايد العامري، مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المنهاج للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2020، ص84.

[28] لحسن دردوري ولقليطي الأخضر، مصدر سبق ذكره، ص105-106.

[29] وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسية الانفاق الحكومي، دار المنهل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص119.

[30] ادارة شؤون المالية العامة، تعبئة الإيرادات في البلدان النامية، صندوق النقد الدولي، 26يناير 2011، ص6.

[31] لحسن دردوري ولقليطي الأخضر، مصدر سبق ذكره، ص131.

[32] International Financial Program, Brazil 2025 ,Financial Study Association Groningen, University of Groningen, https://www.ifpgroningen.nl.

[33] World Bank, Brazil Overview, World Bank, (accessed May 2025). https://www.worldbank.org/ext/en/home .

[34] Investopedia, Brazil's Economy: GDP vs. GDP Per Capita, Last updated, (Accessed May 2025). https://www.investopedia.com/ .

[35] International Monetary Fund, Brazil: Selected Issues ,IMF Country Report No. 23/289 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, June 30, 2023), P. 22.

[36] Ministério da Fazenda, "Carga Tributária Bruta do Governo Geral Atingiu 32,32% do PIB em 2024, Mostra Boletim do Tesouro," notícias, March 2025, https://www.gov.br/fazenda/pt-br .

[37] Luciano, Milad. Brazil Ends 2024 with Record Revenue: BRL 2.65 Trillion. Agência Brasil, January 29, 2025. https://agenciabrasil.ebc.com.br/ .

[38] Ministério da Fazenda (Brasil), Relatório traz as despesas por função das três esferas de governo sob ótica que permite comparações internacionais, Tesouro Nacional, publicado 28 de fevereiro de 2025. https://www.gov.br/fazenda/pt-br.

[39] Ministério da Fazenda (Brasil), Op cit.

[40] Central Bank of Brazil, Fiscal Statistics ,(accessed May, 2025) https://www.bcb.gov.br/en .

[41] International Monetary Fund, op cit. P. 5.

4-World Bank, Brazil Overview, World Bank, (accessed May 2025) . https://www.worldbank.org/ext/en/home .

[42] International Monetary Fund, Brazil: Selected Issues ,IMF Country Report No. 23/289 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, June 30, 2023), P. 21.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

[43] Special Secretary of Receita Federal of Brazil, An Overview of Digital Transformation at Receita Federal do Brasil, CIAT – Inter-American Center of Tax Administrations, accessed May, 2025, https://www.ciat.org/?lang=en .
[44] Governo Digital, Do Eletrônico ao Digital, gov.br – Estratégia de Governança Digital, accessed May, 2025, https://www.gov.br/governodigital/pt-br .
[45] Special Secretary of Receita Federal of Brazil, op cit.
[46] Ministério da Ciência, Tecnologia, Inovações e Comunicações (Brasil), Estratégia Brasileira para a Transformação Digital – E-Digital, Governo Digital Brasília, 2018. P.7
[47] Ministério da Ciência, op cit. P. 8-9.
[48] OECD, Digital Government Review of Brazil: Towards the Digital Transformation of the Public Sector, OECD Digital Government Studies (Paris: OECD Publishing, 2018), P.38.
[49] International Financial Program, Brazil 2025, Financial Study Association Groningen, University of Groningen, https://www.ifpgroningen.nl.
[50] Special Secretary of Receita Federal of Brazil, op cit.
[51] Aldy Fernandes da Silva et al., SPED – Public Digital Bookkeeping System: Influence in the Economic-Financial Results Declared by Companies, Revista Brasileira de Gestão de Negócios (Review of Business Management) 15, no. 48 (2013): 445–461.
[52] Special Secretary of Receita Federal of Brazil, op cit.
[53]International Monetary Fund, International Monetary Fund, Brazil: Selected Issues , IMF Country Report No. 23/289 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, June 30, 2023) P. 53.
[54] Bicalho Assessoria Contábil, Receita Federal mira cartões e Pix: saiba como isso pode afetar os negócios, Bicalho.com, 2025. Accessed June 8, 2025. https://bicalho.com/brasil/ .
[55] Alfredo Collosa, Blockchain in Tax Administrations, CIAT – Inter-American Center of Tax Administrations, accessed June 10, 2025, https://www.ciat.org/ .
[56] Intersessional Committee of the United Nations Commission on Science and Technology for Development. Contribution by Brazil to the CSTD 2024–2025 Priority Theme on Diversifying Economies in a World of Accelerated Digitalization. Geneva, Switzerland, 2024.
[57] للمزيد انظر موقع البنك الدولي: https://www.worldbank.org/en/programs/govtech/gtmi
[58] Cem Dener & et al, GovTech Maturity Index: The State of Public Sector Digital Transformation, World Bank Group, 2021, p. 60.
[59] Ministério da Ciência, Tecnologia, Inovações e Comunicações (Brasil), Estratégia Brasileira para a Transformação Digital – E-Digital, Governo Digital Brasília, 2023. P. 59-64.